الأمم المتحدة

A/77/PV.88

الجمعية العامة

الدورة السابعة والسبعون

المحاضر الرسمية

الجلسة العامة **88**

الثلاثاء، 18 تموز/يوليه 2023، الساعة 10/00

نيويورك

الرئيس: السيد كوروسي . . . . . (هنغاريا)

افتُتحت الجلسة الساعة 10/05.

البند 59 من جدول الأعمال

الحالة في أراضي أوكرانيا المحتلة مؤقتا

بيان الرئيس

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): نجتمع اليوم لإجراء ما يسمى بالمناقشة العادية والمقررة. لكن الحالة حالة غير عادية على الإطلاق. لقد مر 509 أيام على بدء الحرب، وسقط عشرات الآلاف من القتلى، وعشرات الآلاف من الجرحى، ويوجد حوالي 6 ملايين لاجئ منتشرين في جميع أنحاء أوروبا، وأكثر من 6 ملايين شخص نزحوا داخليا ويواجهون مستقبلا غامضا. هل هذا ما يعنيه التمسك بميثاق الأمم المتحدة؟ هل هذا ما تعنيه الفقرة 4 من المادة 2 من الميثاق عندما تنص على أن تمتنع الدول الأعضاء عن "التهديد باستعمال القوة أو استعمالها ضد السلامة الإقليمية أو الاستقلال السياسي لأية دولة"؟

وعلى مدى 17 شهرا الآن، تنتهك يوميا المبادئ الأساسية التي اتفقنا جميعا على الاعتزاز بها. قد يبدو الحديث عن المبادئ نظريا، بل فلسفيا، لكنها ليست بالمبادئ المجردة بتاتا. فهي مبادئ ملموسة، وعندما نتسامح مع تقويضها، فهذه هي الأعراض – استهداف البنية التحتية المدنية الحيوية، واستخدام الحرب الإيكولوجية، وتهديد العالم بالحرب النووية، والانتهاكات المستمرة والمنهجية للقانون الدولي، والانتهاكات الواسعة النطاق والموثقة جيدا لقانون حقوق الإنسان. وهذه الأعمال الحربية التي لا هوادة فيها تقوض بشدة الثقة في مؤسستنا وداخلها.

(*تكلم بالروسية*)

واسمحوا لي أن أعبر عن نفسي بوضوح، تماما كما يفعل الميثاق. لا يمكننا أن نسمح بأن يصبح إطلاق العنان للحرب هو القاعدة. والعدوان على بلد مجاور غير قانوني. والضم غير قانوني. وشن غارات على أهداف مدنية غير قانوني. وكان هذا صحيحا في عامي 1945 و 2014، ولا يزال صحيحا حتى اليوم.

(*تكلم بالإنكليزية*)

ويجب أن نتذكر أن وراء كل رقم أم أو أب أو طفل أو جد. إن غض الطرف عن هذا سيكون إهانة لذكرى أولئك الذين لقوا حتفهم بالفعل. وبينما فشل مجلس الأمن في اتخاذ قرار واحد يتعلق بهذا النزاع،

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service، RoomAB-0601 (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org)

رفضت الجمعية العامة، بتصميمها ونشاطها، أن تدع المجتمع الدولي يغفل عنه. لقد عقدنا دورات استثنائية طارئة واتخذنا ستة قرارات، تدين العدوان والضم وتؤكد دعمنا الثابت لسيادة أوكرانيا وسلامة أراضيها.

(تكلم بالعربية)

وعلى الرغم من ذلك، يجب علينا الاعتراف بحقيقة أن آثار هذه الحرب تتجاوز حدودها بكثير. وهذه الحرب مرتبطة ارتباطا وثيقا بخطتنا للتنمية المستدامة وأهداف التنمية المستدامة. إنها تشكل تهديدا كبيرا لإمكانية وصولنا لمستقبل مستدام للبشر والكوكب.

(تكلم بالإنكليزية)

كيف يمكننا أن نتوقع إنهاء أو حتى معالجة انعدام الأمن الغذائي والطاقة وتغير المناخ والأمن المائي وفقدان التنوع البيولوجي بشكل فعال عندما يكون للصراعات أثار متلاحقة في جميع أنحاء العالم؟

(تكلم بالفرنسية)

ببساطة، لا يمكن التوفيق بين هذه الحرب أساسا وتحقيق أهدافنا المشتركة – الأهداف التي نأمل في تحقيقها لضمان بقاء البشرية. لسنا بحاجة إلى محاربة بعضنا البعض عندما يكون لدينا عدو مشترك، أي الأزمات المتتالية التي تحدث في جميع أنحاء العالم.

(تكلم بالإنكليزية)

وفي هذا الصدد، اسمحوا لي أن أنوه بالأهمية الحاسمة لمبادرة حبوب البحر الأسود، التي تشكل شريان الحياة لملايين الناس في جميع أنحاء العالم. وأشيد بالجهود الدؤوبة التي بذلها الأمين العام وتركيا خلال الأشهر الإثني عشر الماضية، وأشعر بأسف عميق لقرار الاتحاد الروسي بعدم تمديد ذلك الصك الحيوي. وأناشد جميع الأطراف أن تجتمع معا في حوار ودبلوماسية لاستئناف المفاوضات، لأن الفئات الأكثر ضعفا هي التي تعاني دائما من العواقب. لا يجب أن يدفعوا ثمن الألعاب السياسية.

في خضم الاضطرابات، يلوح خطر وقوع كارثة نووية فوق رؤوسنا بشكل ينذر بالسوء، حيث تقع أكبر محطة للطاقة النووية في أوروبا في منطقة صراع نشطة، مما يشكل خطرا جسيما ووشيكا يتجاوز المنطقة. يرتفع خطر وقوع كارثة أو حادث كارثي كل يوم تستمر فيه الحرب. أؤيد بقوة عمل الوكالة الدولية للطاقة الذرية وأحث الدول الأعضاء على إعادة الالتزام بنظام عدم الانتشار النووي. ولا بد من وقف الخطاب النووي. وأجد لزاما علي أن أكرر ما قلته من قبل، وهو أن الأسلحة النووية لن تحل أي صراع. لا يمكننا اللعب بحرب نووية فانية للبشر. دعونا نتذكر أنه لا يمكننا أن نتوقع حلولا عسكرية لإنهاء هذه الحرب، لكن القيادة والدبلوماسية والالتزامات السياسية من جميع الأطراف ستفعل ذلك. إن الحل السياسي، القائم على الميثاق والقانون الدولي الذي يعيد سيادة أوكرانيا وسلامتها الإقليمية داخل حدودها المعترف بها دوليا سوف يفعل ذلك. وما فتئت الجمعية العامة تدعو باستمرار إلى الحوار السياسي والمفاوضات والوساطة وغيرها من الوسائل السلمية. بيد أنني أود أن أناشد روسيا وقادتها مباشرة.

(تكلم بالروسية)

شأني شأن آخرين كثيرين، أحترم الأمة والثقافة والبلد الروسي. بدأت روسيا هذه الحرب، ولديها القدرة على إنهائها. وباعتبارها واحدة من أكثر الدول تأثيرا في تحديد القضايا في العالم، يمكنها فعل ذلك إذا رغبت فيه.

(تكلم بالإنكليزية)

لقد أزهقت أرواح كثيرة جدا، وتمزقت عائلات، وتحطمت المجتمعات في جميع أنحاء أوكرانيا. ويتحتم على الجميع أن يعترفوا بما تعرف الجمعية العامة والمجتمع الدولي أنه صحيح وأن يتقبلوه، ذلك أن هذه الحرب، مثلها كمثل جميع الحروب، ستنتهي. وسينتهي الأمر بأوكرانيا مستقلة ذات سيادة وروسيا ذات سيادة ومستقلة. وسيتعايش الاتحاد الروسي وأوكرانيا بوصفهما جارتين، ودولتين عضوين في إطار نفس النظام المتعدد الأطراف. يجب إنهاء هذه الحرب. وينبغي للجميع أن يجددوا التزامهم بقيم الميثاق ومبادئه. وأحث الدول الأعضاء على مضاعفة جهودها للمساعدة في تحقيق السلام.

أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد دميترو كوليبا، وزير خارجية أوكرانيا.

السيد كوليبا (أوكرانيا) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكركم، سيدي الرئيس، على بيانكم. نناقش اليوم البند 59 من جدول الأعمال، بشأن "الحالة في الأراضي المحتلة مؤقتا في أوكرانيا". لكنني أعتقد أنه لا توجد أرقام أو بيانات يمكن أن تجعل المرء يشعر أو يفهم ما يجري بالفعل في الأراضي الأوكرانية المحتلة. لهذا السبب أريد أن يُسمع صوت بعض الأطفال الأوكرانيين الذين عاشوا الاحتلال والمعاناة. ما سأقرأه الآن هو مقتطفات من يوميات زمن الحرب الحقيقية لثلاثة أطفال أوكرانيين. الأول هو يهور كرافتسوف البالغ من العمر ثماني سنوات. في 3 آذار/مارس 2022، كتب في مذكراته داخل ماريوبول المحاصرة ما يلي:

"نمت جيدا واستيقظت وابتسمت وعدت حتى ٢٥. أيضا، مات جدي. لدي جرح في ظهري والجلد ممزق. أختي مصابة بجرح في الرأس. هناك لحم ممزق من ذراع أمي، ولديها ثقب في ساقها".

في اليوم التالي، كتب ،

"عيد ميلادي قادم. وقد تُوفي اثنان من كلابي منذ ٢٤ شباط/فبراير. وكذلك جدتي هالة ومدينتي الحبيبة ماريوبول".

فتاة أوكرانية أخرى، فيوليتا هورباتشوفا، كانت تبلغ من العمر 13 عاما عندما بدأ الغزو الواسع النطاق. كانت قد أمضت حوالي أربعة أشهر في نوفا كاخوفكا المحتلة. في شباط/فبراير 2022، كتبت ،

"نحن لا نخرج على الإطلاق. أخشى أن يسقطوني إذا خرجت من المربع السكني. الشوارع شبه خالية. يذهب أبي إلى العمل ويجلب الأشياء إلى المنزل. القرية المقابلة لمحطة الطاقة الكهرومائية تتعرض للقصف. لقد كنت أرسل رسالة نصية إلى صديقي هناك، لكنه لم يرد. إنه لأمر مخيف أن أفكر في عدد الأشخاص الذين أعرفهم ربما يموتون قريبا".

في أيار/مايو 2022، كتبت ،

"تخبرنا أمي ألا نذهب للتنزه إلى الأماكن التي لا يوجد فيها أشخاص لأن العديد من الفتيات يتعرضن للاغتصاب. وفي ٢٧ أيار/مايو، أغلقت جميع شبكات الهاتف المحمول بالكامل. وقف الناس بالقرب من مقهى مغلق مثل الزومبي في مجموعات صغيرة لأن شبكة Wi-Fi المحلية كانت لا تزال تعمل هناك".

الفتاة الثالثة، أرينا بيرفونينا، كانت تبلغ من العمر 11 عاما عندما شنت روسيا غزوها واسع النطاق. اختبأت في قبو في قرية محتلة. كانت تخشى أن يغتصبها الجنود الروس، واتصلت بوالدها، الذي كان في المنطقة التي تسيطر عليها الحكومة، كانت تبكي وطلبت منه أن يأخذها بعيدا. في محاولة لإنقاذ ابنته، تمكن بطريقة ما من القيادة إلى القرية، ولكن في طريق عودتهما، فتح الجنود الروس النار على السيارة وقتلوا والدها أمامها. بعد أسبوع، كتبت في مذكراتها ،

"لا أريد أن أعيش. ما هي حياتي بدون أب؟ هل أنا مجرد طفلة عاجزة لا تستطيع فعل أي شيء بمفردها؟ لكن هذا ربما يكون عقابا لي. ربما لأنني فشلت في التزام الصمت. اتصلت بوالدي في ذلك اليوم بدلا من البقاء في مكاني فقط. لو لم أتصل، لكان كل شيء على ما يرام. سيكون الجميع على قيد الحياة. أنا أكره نفسي. لماذا أنا عاجزة جدا؟"

لا تزال تخاطب والدها في يومياتها الآن. يبدأ كل إدخال تقريبا بكلمة "أبي". ...

في 26 مايو، كتبت ،

"أبي، لقد أنهيت للتو الصف السابع ونلت علامات جيدة حقا. أحبك حبا جما. سأفعل كل شيء لأجعلك فخورا بي. أحبك يا أبي".

من المستحيل قراءة هذه السطور من دون أن تنهمر الدموع. هؤلاء هم الوحيدون الذين تمكنت من إحضارهم إلى هنا، ولكن هناك الآلاف من الأطفال مثلهم يعانون بنفس الطريقة. أعطتني أرينا هذه اليوميات. إنها تتألق. كان يجب أن تكتب أفكارها عن حياتها، عن أصدقائها، عن الموسيقى الجديدة. ولكن بدلا من ذلك فهي مليئة بالألم

والمعاناة. سمحت لي بقراءة تلك الإدخالات الحميمة وأنا ممتن لها على شجاعتها.

والآن تدرك الجمعية كيف يشعر الأطفال الأوكرانيون وما يمر به الأوكرانيون منذ ما يقرب من عام ونصف. لماذا سرق هؤلاء وملايين الأطفال الأوكرانيين الآخرين طفولتهم؟ فقط لأن بوتين لديه ورم إمبريالي في رأسه. لأن روسيا لا تمانع في معاناة الأطفال حتى تتمكن من تحقيق أهدافها السياسية المريضة. ولا يساورني شك في أن الكثيرين هنا في هذه القاعة لديهم أطفال ولا يريدونهم أبدا أن يعيشوا هذا النوع من الجحيم. لا يوجد طفل في العالم، سواء أكان يعيش في أوكرانيا أو في أي بلد آخر، يستحق ذلك. لا يوجد سبب سياسي يمكن أن يبرر دموع طفل.

حرم الغزو الروسي جميع أطفال أوكرانيا البالغ عددهم 7.5 مليون طفل من حياتهم الطبيعية. وقد نزح ثلثاهم تقريبا داخليا أو خارجيا. قتلت روسيا ما لا يقل عن 494 طفلا أوكرانيا وأصابت 052 1 آخرين. وقد فقد ما لا يقل عن 379 شخصا خلال الأعمال القتالية. في الوقت الحالي الي نتكلم فيه هنا، تواصل روسيا اختطافها الجماعي وترحيل الأطفال الأوكرانيين، في جريمة مثيرة للاشمئزاز وشنيعة وإبادة جماعية مطلوب بسببها بالفعل مثول بوتين ومفوضه لحقوق الطفل أمام المحكمة الجنائية الدولية. وقد حددنا حتى الآن 474 19 طفلا تم نقلهم بشكل غير قانوني، بما في ذلك 390 4 طفلا يتيما أو يفتقرون إلى رعاية الوالدين. ونتيجة لجهودنا حتى الآن، لم يعد سوى 383 شخصا تم لم شملهم مع أسرهم، ولا يزال الآلاف والآلاف ينتظرون بفارغ الصبر مساعدتنا. وفي ذلك الصدد، نرحب بقرار الأمين العام إدراج القوات المسلحة الروسية والجماعات المسلحة المنتسبة إليها في مرفق تقريره السنوي عن الأطفال والصراعات المسلحة (A/77/895) على الجرائم الخطيرة التي ارتكبتها ضد الأطفال في أوكرانيا. يجب أن نطالب روسيا بشكل مشترك بتقديم قائمة فورية بالأطفال الذين أخذتهم من أوكرانيا ومنح بعثات حقوق الإنسان والمراقبة الدولية حق الوصول إليهم. يجب على روسيا إطلاق سراح أطفال أوكرانيا وإعادتهم إلى أسرهم. وأحث جميع الدول الأعضاء أن تعمل بصفتها الوطنية على ممارسة أقصى قدر من الضغط على روسيا. إني أفعل ذلك نيابة عن جميع الآباء في أوكرانيا الذين يريدون لم شملهم مع أطفالهم. يمكننا إجبار روسيا على إنهاء انتهاكاتها ضد الأطفال وإعادتهم بأمان إذا طالبنا بذلك بصوت واحد قوي.

رعب آخر يتمثل في اختطاف روسيا للمدنيين في الأراضي المحتلة. وفقا للشرطة الوطنية الأوكرانية، منذ بداية الغزو الواسع النطاق، أصبح 8,800 مدني ضحايا للاختفاء القسري وما زالوا محتجزين بشكل غير قانوني، مع اعتبار أكثر من 200 10 شخص في عداد المفقودين. وقد يشكل احتجاز المدنيين جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية، وفقا للمادتين 7 و 8 من نظام روما الأساسي. ولكن بالنظر إلى حجم هذه الممارسة غير القانونية من قبل المحتلين الروس، فإننا لا نتحدث عن حالات معزولة. نحن نتحدث عن روسيا التي تأخذ رهائن مدنيين كأداة في حرب الإبادة الجماعية. ولم يشهد أي صراع آخر في العصر الحديث مثل هذه الجريمة بهذا الحجم، ويفتقر المجتمع الدولي إلى الأدوات اللازمة لمعالجة المشكلة. على سبيل المثال، على عكس أسرى الحرب، لا يمكن إعادة الرهائن المدنيين في عمليات تبادل لأن ذلك لن يؤدي إلا إلى دفع روسيا إلى اختطاف المزيد. نحن بأمس الحاجة إلى صكوك دولية جديدة للمعاقبة على اختطاف المدنيين وضمان العودة الآمنة للرهائن المدنيين. وأقترح أن نبدأ في تطوير هذه الصكوك.

تُظهر قصص الأطفال الأوكرانيين التي قرأتها اليوم أن حرب روسيا جلبت معاناة هائلة. ومع ذلك، فإن عدوان روسيا على أوكرانيا ليس الحرب الوحيدة الجارية في العالم. ومما يؤسف له أن قصصا مماثلة مألوفة للأطفال في أفريقيا والشرق الأوسط وكل جزء آخر من العالم نرى فيه الحرب والخروج على القانون. واليوم أصوات الأطفال الأوكرانيين هي أيضا أصوات الأطفال ضحايا الصراعات المسلحة في جميع أنحاء العالم. يجب أن ننقذهم جميعا. ويجب أن نستعيد السلام إليهم. يجب أن ينتهي العدوان الروسي في أوكرانيا. نحن بحاجة إلى

سلام شامل وعادل ودائم على أساس الصيغة التي اقترحها الرئيس زيلينسكي وقرارات الجمعية العامة ذات الصلة.

وبينما تكافح أوكرانيا من أجل بقائها، وتمارس حقها في الدفاع عن النفس بموجب المادة 51 من ميثاق الأمم المتحدة، ما زلنا نسمع البعض يدعو إلى سلام مجرد. ما يعنيه معظمهم حقا ليس السلام بل شيء آخر. وسأجرؤ على ترجمة بعض تلك الدعوات من لغة الدبلوماسية إلى لغة الفطرة السليمة. على سبيل المثال، يتساءل البعض لماذا لا نجلس على طاولة المفاوضات وننهي هذه الحرب الآن. ما يقولونه حقا هو، دعوا روسيا تحتفظ بالأرض التي سرقتها وتستمر في قتل وتعذيب واغتصاب وترهيب الناس في الأراضي المحتلة. يقول آخرون بسخرية إن أوكرانيا هي التي تطيل أمد الحرب. ما يقولونه حقا هو أن أوكرانيا يجب أن تستسلم وتترك روسيا تكمل الإبادة الجماعية في أقرب وقت ممكن. نسمع أيضا أصواتا تطلب من الناس التوقف عن إرسال الأسلحة إلى أوكرانيا، لأن ذلك لا يساعد على السلام. هذا يبدو رائعا، لكن ما يعنيه هؤلاء الناس حقا هو ترك أوكرانيا بلا حماية وستفوز روسيا بوتيرة أسرع. سيكون الأمر دمويا وفظيعا ولكن الأمر برمته سينتهي عاجلا. ثم سنحزن على الضحايا الأوكرانيين في المناسبات التذكارية من عام إلى آخر وندين وحشية روسيا أثناء التعامل معها كالمعتاد. بعد مقاومة الحرب الروسية الشاملة لأكثر من عام ونصف، فإن أمتنا التي يبلغ عدد سكانها 40 مليون نسمة لديها شيء واحد لتقوله ردا على كل هذه الاقتراحات – لا. لا للإبادة الجماعية تحت ستار السلام. لا للسلمية المزيفة التي تبرر المعتدي على جرائمه. لا للتنازلات الإقليمية من أجل السلام الموهوم. لا، ومرة أخرى لا. سنقاتل وسننتصر، لأننا نريد أن نعيش. لأن أطفالنا، شأنهم شأن أبناء الشعوب هنا في هذه القاعة، يستحقون أن تكون لهم أسر كاملة وحياة خالية من الخوف والمعاناة. وسنكفل مساءلة المعتدي، لأن ذلك هو السبيل الوحيد لاستعادة العدالة الحقيقية، وإحلال سلام عادل ودائم في أوكرانيا واحترام الميثاق في كل ركن من أركان المعمورة.

في الأسبوع الماضي، اتفق أعضاء مجموعة السبعة على ضمانات أمنية لأوكرانيا. ومنذ ذلك الحين، انضمت إليها 10 بلدان أخرى. وأهيب بكل دولة عضو النظر في الانضمام إلى إعلان مجموعة السبعة الصادر في الأسبوع الماضي، والذي فُتح باب التوقيع عليه. ويمكن للأعضاء أن يقدموا إسهامهم العملي في أمن أوكرانيا. من خلال مساعدة الأطفال الأوكرانيين في الحصول على مستقبل آمن، فإنهم يضمنون أيضا مستقبلا آمنا لأطفالهم. عندما تخرج أوكرانيا من هذه الحرب أكثر أمانا، فإن احتمال شن أي عدوان على بلدانهم وأطفالهم سيكون أقل بكثير.

وفي الوقت الذي نتكلم فيه هنا، يقوم جنودنا بتقليص الأراضي المحتلة مؤقتا في أوكرانيا. وخطوة بعد خطوة، وكيلومترا بعد كيلومتر، تتضاءل مساحة الحرب وتتسع مساحة السلام يوما بعد يوم. كل خطوة إلى الأمام يقوم بها جندي أوكراني تعتبر خطوة نحو السلام. وكل كيلومتر مُحرر هو كيلومتر من الأمان حيث سيتمكن الأطفال الأوكرانيون من عيش حياتهم بدون خوف من التعرض للاغتصاب أو السرقة أو القتل. وكل كيلومتر مُحرر يعني أيضا حبوبا أوكرانية إضافية لإطعام العالم والتخفيف من وطأة أزمة الغذاء العالمية. والثمن الذي ندفعه مقابل تلك الكيلومترات هو أرواح شعبنا. وعندما يتلقى العملاء الأجانب الحبوب الأوكرانية، أريدهم أن يفهموا أن كل كيلوغرام تم دفعه بأغلى ثمن، وهو حياة جنودنا. وروسيا لا تقتل جنودنا فقط. لقد قتلت بالأمس مبادرة البحر الأسود لنقل الحبوب، أي الاتفاق الذي ساعد في إنقاذ ملايين الأشخاص من خطر الجوع. ولكن مثلما نكافح من أجل حماية الحياة في أوكرانيا، سنناضل من أجل استعادة شرايين الغذاء للعالم. ومع خلو 700 603 كيلومتر مربع من الغزاة، سوف يُستعاد السلام بالكامل. وهذا هو حجم أوكرانيا، وأحث جميع الدول على أن تكون واقعية في هذا الشأن.

إن بعض الحروب ليست مجرد نزاعات بين طرفين. وبعضها حروب عدوانية، يهاجم فيها بلد ما بعنف بلدا آخر ويحاول تدميره. وبعض الحروب بمثابة إبادة جماعية. ولا يمكن إنهاؤها بمجرد الجلوس والسماح للمعتدين بأخذ ما يعتقدون أنه ملكهم. ويجب كسب تلك الحروب، وللأسف في ساحة المعركة وبتكلفة باهظة، حتى يتخلى المعتدون عن خططهم في الغزو والقتل ويتعلمون الدرس.

أود أن أغتنم هذه الفرصة لأشكر الجميع هنا الذين اتخذوا موقفا قويا لدعم الحقيقة ولأقول إننا نعول على عزمهم المتزايد في الدفاع عن مقاصد الميثاق ومبادئه. وأحث الجميع على عدم التظاهر بالحياد بعد الآن. فلا يمكن وجود مكان للحياد في حالة حرب الإبادة الجماعية والجرائم الفظيعة الجماعية. أمنيتي وأمنية ملايين الأوكرانيين، بمن فيهم الأطفال الأوكرانيون الذين سمحوا لي بقراءة مذكراتهم أمام الجمعية اليوم، أن تنتهي هذه الحرب في أقرب وقت ممكن بانتصار أوكراني واستعادة السلام العادل والدائم. وعندما يحدث ذلك، فإن البند 59 من جدول الأعمال، بشأن الحالة في أراضي أوكرانيا المحتلة مؤقتا، لن يعد قائما، لأنه لن تكون هناك أراض محتلة في أوكرانيا، ولن يعاني أي أطفال أوكرانيون آخرون. فلنكن صادقين مع أنفسنا بشأن كيفية تحقيق ذلك ونوحد كل قوانا لجعل ذلك اليوم لناظره لقريب.

السيد بوليانسكي (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): تمثل جلسة اليوم محاولة أخرى من جانب زملائنا الغربيين لفرض تصورهم للحالة في أوكرانيا على بقيتنا. وسيكون من الصعب النظر إلى بند جدول الأعمال الذي اجتمعنا رسميا اليوم لمناقشته بأي طريقة أخرى. ومن الواضح أن الحالة على أرض الواقع قد تغيرت تغيرا جذريا وأننا الآن في المرحلة الساخنة من النزاع في أوكرانيا. وفي ذلك الصدد، نعتقد أنه سيكون من المناسب استخدام بياننا لتقييم الحالة على أرض الواقع وآفاق التسوية السلمية للأزمة في أوكرانيا.

يحدوني الأمل في أن يكون معظم زملائنا من البلدان النامية قد توصلوا، خلال الوقت الذي انقضى منذ أن بدأت عمليتنا العسكرية الخاصة في أوكرانيا، إلى فهم واضح لما حدث. وذلك لأنه مهما يزعم الداعمون الغربيون لنظام كييف حول الحرب الاختيارية غير المبررة التي تشنها روسيا في أوكرانيا، فإن الحقائق تشير إلى خلاف ذلك. ومن الواضح أنه إذا لم يعلن نظام كييف الذي وصل إلى السلطة في عام 2014، نتيجة انقلاب مناهض للدستور برعاية غربية، الحرب على كل ما هو روسي ولم يرسل قواته إلى المناطق الشرقية من بلاده ضد المدن السلمية غير المسلحة، وما كنا لنناقش الأزمة الأوكرانية هنا اليوم. وما كان لشبه جزيرة القرم، تليها دونباس وعدد من الأراضي الأوكرانية الأخرى، أن تنفصل عن أوكرانيا وتتحد مع روسيا. ولذلك، كلما ما كان يتعين على السلطات الأوكرانية فقط احترام حقوق المواطنين الناطقين بالروسية في البلد، والذين بلغ عددهم، وفقا لأكثر التقديرات الأوكرانية تواضعا وانخفاضا، أكثر من 40 في المائة من السكان في عام 2014. وهل المطالبة بالحق في احترام الكلام بلغتك والمجاهرة بعقيدتك وتكريم الأبطال الذين حرروا أرضك من الفاشيين شيء غير قانوني حقا؟

ففي دول أخرى يسمى ذلك الديمقراطية والسلام الداخلي واحترام التنوع، وهذا هو النهج المتبع في هذه القضايا في كل مكان باستثناء أوكرانيا ما بعد أحداث الميدان، حيث تم حظر كل ما هو روسي، والأبطال الجدد هم أولئك الذين انضموا إلى الفاشيين في الحرب العالمية الثانية لقتل عشرات أو مئات الآلاف من اليهود المسالمين، والروس والبولنديين والروما وغيرهم من الأوكرانيين. وبطبيعة الحال، فإن الوزير الأوكراني الذي تكلم قبلي لن يروي تلك القصة لأنه من الصعب للغاية، إن لم يكن من المستحيل، إيجاد تفسير منطقي للسياسة التي ضد شعبه. ولكن ذلك لا يحدث إلا إذا نظرنا إلى أوكرانيا كدولة مستقلة ذات سيادة تدافع عن مصالحها في الساحة الدولية وداخل بلدها. ومهما كان الأمر محزنا، من المستحيل اعتبار أوكرانيا دولة كهذه منذ عام 2014. ويمكننا أن نرى الآن أن انقلاب عام 2014 كان يدار من قبل الدول الغربية، وفي مقدمتها الولايات المتحدة، بهدف واضح ألا وهو جعل أوكرانيا معادية لروسيا وتسليحها والاستعداد لحرب مع بلدنا. وكما نعلم جميعا الآن، فإن اتفاقات مينسك، التي لم تكن كييف ولا رعاتها الغربيون يعتزمون تنفيذها على الإطلاق، استُخدمت لذلك الغرض.

وكان من أهدافهم الأخرى نقل النزاع إلى مرحلة ساخنة، وهذا ما حدث في شباط/فبراير 2022. والنتيجة هي أننا نستطيع جميعا الآن أن نرى كيف أن نظام كييف، بعد أن فقد كل أسلحته تقريبا ومئات الآلاف من الجنود، أصبح مثل مدمن المخدرات، لا يتمكن من البقاء

على قيد الحياة إلا بفضل ضخ كميات كبيرة له من الأسلحة الغربية. وفي الوقت نفسه، فإنه يجهد نفسه في جهوده لكي يظهر أن بوسعه هزيمة قوة نووية حتى يتمكن من الحصول على المزيد من الأسلحة. ويموت عشرات الآلاف من الشباب الأوكرانيين في تلك الدوامة. كما نرى على مواقع التواصل الاجتماعي، يتم التقاطهم من الشوارع وإلقاؤهم بدون تدريب مناسب في مفرمة لحم آزوف، وهو ما يسميه الأوكرانيون الهجوم المضاد سيئ السمعة المتوقف للقوات المسلحة الأوكرانية.

إن نظام زيلينسكي، من أجل صرف انتباه السكان عن هذا الواقع المحبط وعن فشل قمة الناتو الأخيرة، يستخدم أعمالا بارزة، ولكن لا معنى لها عسكريا، وهي أعمال مستعارة من الإرهابيين الدوليين، مثل قتل أو محاولة قتل قادة الرأي العام في روسيا، وقصف أجزاء من روسيا وأعمال الإرهاب مثل تفجير جسر القرم بالأمس، وكل ذلك يبدو مثيرا للشفقة كسكرات الموت.

والسؤال الذي يطرح نفسه هو أين تكمن مصالح أوكرانيا في كل هذا؟ فمن الواضح ما هي مصالح الغرب؟ ففي التقاليد الاستعمارية الكلاسيكية، يريدون تأليب شعبين شقيقين ضد بعضهما البعض، ومحاولة إضعاف روسيا واستنزافها كليا قدر الإمكان لمنع ظهورها مرة أخرى كقوة عالمية أو على الأقل تأخير نشوء عالم جديد متعدد الأقطاب. إنهم يريدون التخلص من أسلحتهم القديمة المشطوبة في أوكرانيا، واختبار أسلحة جديدة إلى أقصى حد ممكن، وانتزاع الأموال من دافعي الضرائب لإعادة تجهيز جيوشهم. وفي الوقت نفسه، يساعدون مصنعي الأسلحة لديهم على كسب المال، وهو أمر لا تفعله المستويات العليا للسلطة بدافع من نكران الذات.

فأين مصالح أوكرانيا من كل هذا؟ هل الهدف أن تصبح دولة مدمرة متراجعة في التصنيع – وهي عملية كما نعلم جميعا بدأت مباشرة بعد توقيع اتفاق الارتباط بين الاتحاد الأوروبي وأوكرانيا – مع فقدان جزء كبير من سكانها في سن العمل لصالح الغرب بصفة عمال مهاجرين؟ أم هل الهدف تسميم تربة أوكرانيا الخصبة بقذائف اليورانيوم المنَضَّب من بريطانيا والذخائر العنقودية من الولايات المتحدة؟ أم تنشئة جيل كامل تزرع فيه روح الكراهية لكل ما هو أجنبي، والقومية المسعورة وتقديس المجرمين النازيين؟ أم استخدام مواطنيها كحقول تجارب للمختبرات الحيوية الأمريكية في أوكرانيا؟ لأن هذا هو الإرث الذي سيتركه زيلينسكي وراءه – زيلينسكي، الذي انتخبه ما يقرب من ثلاثة أرباع الناخبين في عام 2019 بفضل شعارات حول حماية اللغة الروسية والتوصل إلى تسوية سلمية لمسألة دونباس. وهذا مرده إلى الوعود التي لم يحاول الوفاء بأي منها.

سيترك وراءه أيضا إرثا لا يمكن تصوره من الفساد والديكتاتورية الشمولية المتفشية التي يُحظر فيها المعارضة وحرية التعبير، حيث يُلقى بالمعارضين والأشخاص المشتبه في تعاطفهم مع روسيا في السجن أو ربطهم بأعمدة الإنارة في الشوارع، مع اضطهاد غير مسبوق للكنيسة الأرثوذكسية القانونية، ومداهمات ومصادرات، وإحراق متعمد للكنائس، واعتقالات ومعاقبة رجال الدين وأتباع الكنيسة. فهل هذا هو كل ما تدور حوله المصالح الوطنية لأوكرانيا؟ أنا حقا لا أريد أن أصدق ذلك. وفي نهاية الأمر، ما زلنا ننتظر إلى الأوكرانيين بوصفهم إخوة وأخوات، وسنكون دائما على استعداد للعيش معهم في حسن جوار وسلام ووئام، كما فعلنا قبل عام 2014. وقد استقر عدة ملايين من الأوكرانيين طواعية في روسيا بعد انقلاب الميدان وبداية المرحلة الساخنة من الأزمة في أوكرانيا. وعلى الرغم من كل ما قد تسمعه الجمعية من مروجي الدعاية الغربيين والأوكرانيين، فإننا لم نهدف أبدا إلى تدمير الهوية أو إضفاء الطابع الروسي على أوكرانيا. وكنا سعداء تماما بذلك الوضع كما كان. ومع ذلك، لا يمكننا الاستكانة ولن نستكين للانتهاكات الصارخة لحقوق السكان الناطقين بالروسية – وهو بالمناسبة أمر يتعارض مع دستور أوكرانيا نفسه – أو لتبرئة أو تمجيد أتباع النازية أو قصف المدن المسالمة في دونباس.

أولا وقبل كل شيء، بدأنا عمليتنا العسكرية الخاصة في عام 2022 من أجل حماية هذه المدن وبعد أن رفضت أوكرانيا وداعموها الغربيون اتفاقيات مينسك بشكل نهائي. ما برحنا على الدوام مستعدين لتحقيق أهداف العملية بالوسائل السلمية والدبلوماسية، لكن ذلك لم يكن

في مصلحة واشنطن ولندن وبروكسل، التي لن تسمح لأوكرانيا بإبرام الاتفاق الذي تم التوقيع عليه بالأحرف الأولى في آذار/مارس 2022، وهو اتفاق، من بين أمور أخرى، زود أوكرانيا بضمانات أمنية تقبلها من دون الحاجة إلى الانضمام إلى منظمة حلف شمال الأطلسي. وكانت النتيجة أن أوكرانيا أصبحت تعتقد أنه بمساعدة الأسلحة من الغرب الجماعي يمكنها هزيمة روسيا، وتفترض أنها تناضل من أجل نوع من القيم والحريات الديمقراطية. ومن أجل التأكد من أنه لا يوجد طريق للعودة وأن الرأي العام العالمي يرى الأمر بالطريقة الصحيحة، نُظم الاستفزاز الخسيس في بوتشا وبدأت تتفشى خرافات الجرائم التي يُزعم أن روسيا ارتكبتها. وكان وزير خارجية أوكرانيا، الذي تكلم قبلي منذ هنيهة، يكرر نفس هذه الخرافات.

وبالطبع سوف نسمع المزيد عن تلك الخرافات اليوم. ولكنها لا تساوي جزءا من الورق الذي تطبع عليه. فليست الحقائق ولا الحقيقة هي المهمة في المجتمع الغربي اليوم ولكن الطريقة التي تقدم بها المعلومات، حتى لو كانت كذبة كاملة. لقد مررنا بذلك بالفعل من خلال الاتهامات بأن روسيا تدخلت في الانتخابات الأمريكية، ودمرت رحلة الخطوط الجوية الماليزية MH-17 وسممت عائلة سكريبال ونافالني. ويعيش المجتمع الغربي منذ فترة طويلة في عالم لا يولي فيه أهمية للحقيقة. والسؤال ببساطة ما إذا كانت الدول الأخرى تريد أن تعيش في ذلك العالم أم أنها مع ذلك ستصر على الحقائق والأدلة. وهذا سيناريو يخشاه خصومنا الغربيون بشدة لأنهم لا يملكون حقائق ولا أدلة. وليس لديهم سوى "رهاب روسيا" البدائي وغير المخفي ورغبة في حظر روسيا وكل ما يتعلق بها – اللغة والثقافة والرياضة.

لقد جاء إلينا العديد من زملائنا من الدول غير الأعضاء في منظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو) والدول غير الأعضاء في الاتحاد الأوروبي والدول التي تتبعها ليسألوا عما يجب القيام به لإحلال السلام في أوكرانيا وما الذي يمكن أن يفعله الوسطاء الدوليون للمساعدة في هذا. ونحن ممتنون لجميع الذين يريدون بصدق السلام في أوكرانيا والذين يشغلهم ما يَجري. ولو كان السلام يعتمد على الأوكرانيين العاديين بدلا من النظام العميل في كييف، لكان قد حدث منذ فترة طويلة. ومع ذلك، فإن ما تتعامل معه روسيا أولا وقبل كل شيء في أوكرانيا هو واشنطن وحلفاؤها في الناتو، الذين يشنون حربا بالوكالة على روسيا حتى آخر أوكراني، وفي الوقت الراهن، فإن السلام في أوكرانيا ليس جزءا من خطتهم. وفي الوقت الراهن لم يتخلوا تماما عن أملهم المستحيل في هزيمة روسيا على أيدي الأوكرانيين في ساحة المعركة، على الرغم من أنهم بدأوا يدركون ذلك إلى حد ما خلال الشهرين الماضيين. ولكن في الوقت الراهن، فإن ما يسمى بتفكيرهم الإبداعي غير قادر على التوصل إلى أي شيء آخر غير خطة زيلينسكي للسلام الكريهة، والتي لا تمت بالطبع من قريب أو بعيد لخطة سلام. كما أنهم لم يتخلصوا من جميع أسلحتهم القديمة، ولذلك لا أحد في الغرب يخفف السيطرة على نظام زيلينسكي حتى الآن. وبالتالي، علينا أن نحقق أهداف العملية العسكرية الخاصة عسكريا. وعلينا تجريد نظام كييف الإجرامي من السلاح واجتثاث النازية منه، وتدمير بنيته التحتية اللوجستية وبنيته التحتية للطاقة من أجل إضعاف وإبطال قدراته العسكرية وكفالة عدم ظهور أي تهديد لبلدنا ومواطنينا من أوكرانيا مرة أخرى.

ومع ذلك، كلما زاد عدد أعضاء الجمعية الذين لا يخشون قول الحقيقة حول الأسباب الجذرية للنزاع في أوكرانيا وحول حقيقة أن الغرب لا يهتم بحماية أوكرانيا بل بمصالحه الخاصة وإضعاف روسيا، كلما زادت فرص انتهاء الأزمة في أوكرانيا بسرعة. وهذه هي الطريقة التي يمكن بها للدول أن تساعد حقا في تحقيق السلام اليوم. وبودي أن أصدق أننا سنستمع إلى تقييمات واقعية مماثلة من دول غير متحيزة خلال هذه الجلسة.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لوزير خارجية هنغاريا.

السيد سيارتو (هنغاريا) (*تكلم بالإنكليزية*): طلبت الكلمة بالنيابة عن بلد يعيش في جوار الحرب في أوكرانيا منذ أكثر من 500 يوم، وقد دفع بالفعل ثمنا باهظا لهذه الحرب في شكل ارتفاع حاد في معدلات التضخم وأسعار الطاقة وأسعار الأغذية. لقد دفع مواطنو

هنغاريا، بوصفها جارة لأوكرانيا، ثمنا باهظا لهذه الحرب، على الرغم من أنه لا يمكن تحميل أي منهم المسؤولية عنها. وأنا أيضا أمثل أمة يموت الآن المزيد والمزيد من أعضائها في هذه الحرب. ولست متأكدا مما إذا كان الجميع في هذه القاعة على علم بذلك، ولكن هناك جالية هنغارية كبيرة تعيش في أوكرانيا – ما يقرب من 000 150 شخص. ونظرا لأنهم مواطنون أوكرانيون، تتم تعبئتهم في الجيش الأوكراني ونشرهم في الخطوط الأمامية، وللأسف الكثير منهم يموتون. وأتصور أنه لا ينبغي لأحد في هذه القاعة أن يساوره شك بشأن ما نفكر فيه جميعا حيال الحرب. وأنا متأكد من أننا جميعا، أو جميعنا تقريبا، نتشاطر نفس التفكير. وتجب إدانة الحرب. إنه أمر سيء، إنه أمر وحشي، ويجب وقفه لأن عواقبه خسائر بشرية ودمار وخراب.

ما فتئنا نردد الشيء نفسه لأكثر من 500 يوم. لقد ركزت السياسة الدولية على تلك الأمور لأكثر من 500 يوم. والمشكلة هي أن السياسة الدولية تهتم فقط بما نفكر فيه بشأن الحرب. ولذلك، حان وقت الكلام عما نفكر فيه بشأن السلام. كيف نحقق السلام؟ وكيف نوقف الحرب؟ وأين وما هو الحل؟ وبصفتي ممثلا لإحدى الدول المجاورة لأوكرانيا، أعتقد أن الحل لا يمكن إيجاده في ساحة المعركة. وما نجده في ساحة المعركة هو الموتى، وكلما طالت الحرب، كلما زاد عدد الأشخاص الذين يموتون وسيتم العثور عليهم في ساحة المعركة. والحل حول طاولة المفاوضات، ويجب أن يكون كذلك. وكلما بدأت المفاوضات مبكرا، قل عدد الأشخاص الذين سيموتون. وبطبيعة الحال، استمعنا إلى الآراء والبيانات التي تقول إنه من السابق لأوانه بدء المفاوضات. ولدينا رأي مختلف. وكان من الممكن أن يكون الوقت قد تأخر جدا لو بدأنا المناقشات بالأمس، وسيكون متأخرا جدا لو بدأناها غدا. وكلما استغرق الأمر وقتا أطول لبدء المناقشات، كلما زاد عدد الأشخاص الذين يموتون. ولذا، فإن أولئك الذين يجادلون لصالح بدء حوار ومناقشة في وقت لاحق يخاطرون بالمزيد من الخسائر البشرية، والمزيد من الأطفال الذين يفقدون آباءهم وإعادة الإعمار لفترة أطول بكثير وأكثر تكلفة.

لهذا السبب نشيد بجميع البلدان والقادة الذين بذلوا مؤخرا جهودا لإنشاء بعثات للسلام وخطط للسلام. ونحن نقدر جهود الكرسي الرسولي. ونقدر جهود البلدان الأفريقية. ونعرب عن تقديرنا لجهود رئيس تركيا وجهود جمهورية الصين الشعبية. ونعتقد أنه ينبغي تعزيز تلك الجهود، وسيكون من الرائع أن تعمل الأمم المتحدة منبرا لهذا الحوار. كان بودنا أن نرى جدول أعمال مناسبات الأمم المتحدة حافلا بخطط السلام هذه.

لقد جئت من أوروبا، وأمثل دولة عضوا في الاتحاد الأوروبي. وعندما نجتمع نحن وزراء خارجية الاتحاد الأوروبي ونناقش النزاعات المسلحة أو الحروب في جميع أنحاء العالم، وبعضها بعيد جدا عن أوروبا، فإننا عادة نحث على إيجاد حلول سلمية. وعادة ما نحث على المناقشة. ومن المؤسف، الآن بعد أن أصبحت الحرب في أوروبا، أصبح الموقف السائد مختلفا تماما. وأجد نفسي أتساءل لماذا نحن في أوروبا غير قادرين على قول نفس الأشياء التي نقولها عن الحروب خارج أوروبا. ولماذا لا نحاجج من أجل السلام؟

لقد تعرضت هنغاريا للهجوم والانتقاد بشكل كبير من الاتجاه السائد، وخاصة في أوروبا، بسبب موقفها. ولكن يجب أن أقول إن أولئك الذين يقولون إن هنغاريا ليست متضامنة مع أوكرانيا هم سخيفون. لقد استقبلنا أكثر من 1,1 مليون لاجئ خلال الأكثر من 500 يوم الماضية ورأينا كل تلك العائلات المفككة تصل بدون آباء. لقد رأينا المعاناة. وقد استقبلت هنغاريا أكثر من 1,1 مليون لاجئ. ومرة أخرى، بوصفنا ننتمي إلى دولة يموت بعض مواطنيها في هذه الحرب، لن نتوقف عن الدفاع عن السلام. وبغض النظر عن أي هجمات، أو انتقادات، أو أكاذيب، أو أخبار زائفة قد يتم نشرها ضد بلدي، سنواصل الدفاع عن السلام. وفي غضون ذلك، نرفض أولئك الذين يحاولون إلقاء المحاضرات علينا، وبوصفنا أمة عاشت انتفاضة عام 1956، ندرك جيدا كيف يكون الشعور عند النضال من أجل الحرية ضد قوة متفوقة. وللأسف، نعلم جيدا أيضا ما نشعر به عندما نُخذل ونترك بمفردنا لعقود بعد ذلك.

أخيرا، أود أن أنضم إليكم، سيدي الرئيس، في الإعراب عن الأسف لعدم تمديد مبادرة حبوب البحر الأسود لنقل الحبوب. أتشاطر الأسف معكم لأننا نرى في إلغائها فرصة لتهديد أمني عالمي آخر.

ومن المرجح أن يؤدي نقص شحنات الحبوب إلى زيادة زعزعة استقرار المناطق الهشة بالفعل، ويمكن أن يكون نقص الأغذية دائما سببا لمزيد من موجات الهجرة. ويمكن أن تشكل موجات الهجرة هذه بدورها تهديدا أمنيا عالميا آخر. وبالتالي، ستزداد أهمية عبور الحبوب من أوكرانيا عبر أوروبا الوسطى. ولم نبق فقط إمكانية عبور الحبوب الأوكرانية عبر أوروبا الوسطى مفتوحة. لقد استثمرنا في تطوير البنية التحتية الضخمة في هنغاريا لتمكين نقل كميات متزايدة من الحبوب من أوكرانيا إلى موانئ أخرى حيث يمكن شحنها إلى بلدان في أفريقيا والشرق الأوسط حيث تشتد الحاجة إليها. وأريد أن أؤكد أننا نساعد في نقل الحبوب الأوكرانية إلى حيث تكون هناك حاجة إليها، إلى إفريقيا والشرق الأوسط، وليس حتى من أجل أن تظل في أوروبا الوسطى. ولا نريد أن نرى الناس يستخدمون الأسباب الإنسانية كذريعة لممارسة أعمال تجارية. فمن خلال إيصال حبوب أوكرانيا عبر أوروبا الوسطى إلى أفريقيا وبلدان الشرق الأوسط، يمكننا نحن بلدان وسط أوروبا أن نساعد في منع نقص الغذاء هناك.

أخيرا، أود أن أرى مناقشات عن السلام أكثر من المناقشات بشأن شحنات الأسلحة في المستقبل. ويأمل من منا يعيش بجوار الحرب أن يكون لدينا قريبا جار لا يجب أن يعاني من تلك الحرب.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن للوزيرة الاتحادية للاتحاد الأوروبي والدستور في المستشارية الاتحادية للنمسا.

السيدة إدستادلر (النمسا) (*تكلمت بالإنكليزية*): لقد انقضى ما يقرب من عام ونصف العام منذ أن شنت روسيا حربا عدوانية بدون سابق استفزاز ولا مسوغ لها وغير قانونية ضد جارتها أوكرانيا. وكما قلت بالأمس في مجلس الأمن (انظر S/PV.9380)، وكما سمعنا اليوم من وزير خارجية أوكرانيا، السيد ديمتري كوليبا، في بيانه المؤثر، هناك عواقب وخيمة على السكان المدنيين والبيئة الطبيعية – معاناة إنسانية لا توصف، مع اقتلاع حياة الملايين وتدمير سُبل عيشهم، وسقوط آلاف المدنيين ضحايا للهجمات الصاروخية والقضاء على آلاف الهكتارات من المحميات الطبيعية والنظم الإيكولوجية. لقد شاهدت الدمار والرعب الذي خلفته الحرب خلال زيارتي لأوكرانيا في تشرين الثاني/نوفمبر واضطررت إلى التماس الحماية من الصواريخ التي تسقط على كييف. ورأيت المباني السكنية المدمرة حيث فقد الكثير من الناس حياتهم.

ويجب ألا نعتاد أبدا على ذلك الواقع. وحقا، يجب ألا نعتاد أبدا على أي حرب حول العالم. هذه الحرب العدوانية مثلها كمثل سائر الحروب، يجب أن تنتهي. وأكرر دعوتي إلى الاتحاد الروسي بأن يسحب قواته فورا ومن دون أي شروط من جميع أنحاء أوكرانيا داخل حدودها المعترف بها دوليا. وأدعو هنا الجميع في الجمعية العامة. ولا يمكننا أن نقف مكتوفي الأيدي بينما تتعرض أهم المبادئ الأساسية لنظامنا القانوني والأمني للتهديد. ولا ينبغي لأحد منا أن يظل صامتا عندما تتعرض سيادة دولة وسلامتها الإقليمية واستقلالها للهجوم أو عندما يُنتهك ميثاق الأمم المتحدة. ومن خلال التهديدات النووية الضمنية، ولكن الواضحة، رفع الاتحاد الروسي بشكل غير مسؤول المخاطر غير المقبولة بالفعل والكامنة في الأسلحة النووية. ومن شأن العواقب الكارثية أن تؤثر علينا جميعا. وقد حان الوقت الآن لكفالة حماية المحرمات ضد أي استخدام للأسلحة النووية. وحان الوقت الآن في الجمعية العامة وغيرها من المؤسسات المختصة لمضاعفة جهودنا من أجل نزع السلاح النووي الحقيقي. وفي ذلك الصدد، أرحب بالإحاطة المتعلقة بالسياسات بشأن الخطة الجديدة للسلام التي أصدرها الأمين العام أمس.

تركز مناقشة اليوم على الحالة في أراضي أوكرانيا المحتلة مؤقتا. إنها تذكرنا بأن هذه الحرب لم تبدأ في شباط/فبراير 2022. بل في الواقع، إن الاتحاد الروسي ينتهك الميثاق منذ احتلاله غير القانوني للقرم وضمها في عام 2014. ومنذ ذلك الحين، شهدنا استهداف الأقليات العرقية مثل تتار القرم، وتقييد حرية التعبير، ومنع وصول مراقبي حقوق الإنسان المستقلين. وفي جميع أنحاء أوكرانيا المحتلة، وصلت انتهاكات حقوق الإنسان إلى بُعد جديد. وأصبحت المدن الأوكرانية مثل بوتشا وماريوبول مرادفا للمعاناة الإنسانية التي

تفوق الوصف، والفظائع المرتكبة ضد السكان المدنيين، والاغتصاب والتعذيب والقتل خارج نطاق القضاء.

خلصت لجنة التحقيق الدولية المستقلة المعنية بأوكرانيا في تقريرها الأخير (A/HRC/52/62) إلى أن السلطات الروسية ارتكبت انتهاكات عديدة للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، بما في ذلك مجموعة واسعة من جرائم الحرب. كما وجدت أن هجمات روسيا على البنية التحتية المتعلقة بالطاقة في أوكرانيا واستخدام السلطات الروسية للتعذيب قد ترقى إلى جرائم ضد الإنسانية. وأصبحت النساء والفتيات والرجال والفتيان ضحايا للاغتصاب وغيره من أشكال العنف الجنسي والجنساني. إنني أشجب تلك الأعمال واستخدامها على نطاق واسع كسلاح من أسلحة الحرب. ولذلك، ركزت النمسا، في دعمها الإنساني الثنائي لأوكرانيا، بشكل خاص على حماية النساء والفتيات. ولا يمكن أن يكون هناك سلام بدون عدالة ومساءلة. ويجب التحقيق في جميع هذه الجرائم ومحاسبة مرتكبيها. ونؤيد تأييدا تاما جميع الجهود الرامية إلى القيام بذلك، بما في ذلك جهود المحكمة الجنائية الدولية ولجنة التحقيق.

وتتضامن النمسا تضامنا كاملا مع أوكرانيا والحكومة الأوكرانية والشعب الأوكراني. منذ بداية الحرب، بلغ إجمالي دعمنا أكثر من 152 مليون يورو. وفي الآونة الأخيرة فقط، قدمنا مليوني يورو لأوكرانيا لإزالة الألغام للأغراض الإنسانية. ينصب تركيز دعمنا على الاستعداد لفصل الشتاء ودعم الطاقة والاحتياجات الأساسية. لقد عبر أكثر من 500 000 نازح أوكراني عبر النمسا وطلب ما يقرب من 100 000 الحماية عن طريق التسجيل في بلدنا. والنمسا أيضا مستعدة لمواصلة دعمها للتعمير والانتعاش الاقتصادي. وسنفعل ذلك بالتعاون الوثيق مع القطاع الخاص النمساوي، الذي لا يزال يشارك بقوة ونشاط مع أكثر من 200 شركة ممثلة في أوكرانيا.

لا يسعني أن أختتم بياني بدون الإشارة إلى العواقب العالمية لهذه الحرب على الأمن الغذائي وأسعار الطاقة والتضخم. وأشيد بالأمين العام والرئيس أردوغان، رئيس تركيا، على قيادتهما في تيسير مبادرة حبوب البحر الأسود. إنه يبين لنا أنه حتى في الأوقات الصعبة ثمة مجال للدبلوماسية. وأحث روسيا مرة أخرى على إعادة النظر في القرار الذي أعلنته أمس وتمكين عملية استمرار المبادرة.

أؤكد أيضا أن للجمعية أننا نستمع إلى الشركاء من جميع أنحاء العالم. لقد استمعنا إلى الشواغل وفهمنا أنه يجب ألا تغيب عن بالنا العواقب العالمية لهذه الحرب. ويجب علينا أيضا ألا ننسى أزمات أخرى، ولهذا السبب تواصل النمسا دعمها المالي القوي والمستمر للجهود الإنسانية في الأزمات والصراعات في جميع أنحاء العالم. وأوكرانيا، شأنها شأن كل دولة مستقلة وعضو في الأمم المتحدة، لها الحق في الاستقرار والأمن من أجل سلام شامل وعادل ودائم، سلام قائم على القانون الدولي والميثاق. وفي وقت سابق من هذا العام، اجتمعت أغلبية ساحقة مؤلفة من 141 دولة في الجمعية العامة لتأييد ذلك بالتحديد (انظر A/ES-11/PV.19). ودعت الجمعية العامة روسيا إلى وقف الحرب، ووقف معاناة سكان أوكرانيا، ووقف التهديدات النووية، ووقف انتهاكاتها الصارخة للميثاق، بما في ذلك محاولتها غير القانونية لضم مناطق بأكملها من أوكرانيا. فلنسخر هذا الدعم الساحق وقوتنا المشتركة لفعل كل شيء لوقف هذه الحرب، وضمان إحلال السلام العادل في ربوع أوكرانيا، وتقديم جميع مرتكبي جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية إلى العدالة.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لوزير الاستثمار والتنمية الإقليمية والإعلام في الجمهورية السلوفاكية.

السيد باليك (سلوفاكيا) (*تكلم بالإنكليزية*): تقف سلوفاكيا إلى جانب جارتها. نحن نقف إلى جانب أوكرانيا. ونأسف لأن علينا أن نجتمع مرة أخرى لنفس السبب – وهو انتهاك صارخ للقانون الدولي من جانب الاتحاد الروسي، وهي دولة بوصفها عضوا دائما في مجلس الأمن تتحمل المسؤولية الرئيسية عن صون السلم والأمن الدوليين.

يؤيد وفدي البيان الذي سيدلي به ممثل الاتحاد الأوروبي، وأود أن أضيف بعض الملاحظات بصفتي الوطنية ممثلا لسلوفاكيا.

ومن الواضح أن روسيا واصلت تجاهلها لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة، بما في ذلك حظر استخدام القوة وأهمية تنمية العلاقات

الودية. من ناحية أخرى، إن ما تعرفه روسيا هو بلا شك الفوضى والدمار والمعاناة، لأنه في أكثر من 500 يوم منذ أن قررت بدء حربها التي لا معنى لها والتي كانت من اختيارها، جعلت حياة المواطنين الأوكرانيين جحيما حيا. يمكن إرجاع هذا النهج العنيف إلى عام 2014، عندما بدأت روسيا حملتها المسلحة باحتلال شبه جزيرة القرم الأوكرانية وجزء من دونباس. وتؤيد الجمهورية السلوفاكية سيادة أوكرانيا واستقلالها وسلامتها الإقليمية داخل حدودها المعترف بها دوليا. نحن لا نعترف بضم الاتحاد الروسي غير القانوني للأراضي الأوكرانية وما زلنا ندينه، بما في ذلك شبه جزيرة القرم. ومنذ الضم غير القانوني، تدهورت حالة حقوق الإنسان في الأراضي المحتلة تدهورا كبيرا. تدعم الجمهورية السلوفاكية خطة الرئيس زيلينسكي للسلام المكونة من 10 نقاط وستدعم مبادرته بنشاط. ونعتبر الخطة دليلا على اهتمام أوكرانيا بالمشاركة في هدف إحلال السلام الشامل والعادل والدائم.

وبصفتنا جارة لأوكرانيا، قدمنا مساعدة فورية للاجئين الأوكرانيين. لكننا بحاجة إلى التفكير في المستقبل. نحن ملتزمون بالدعم الكامل لإعادة إعمار المدن والبنية التحتية المدمرة في أوكرانيا بعد الحرب. وتؤيد الجمهورية السلوفاكية ضمان المساءلة الفردية الكاملة لمرتكبي أخطر الجرائم بموجب القانون الدولي المرتكبة في أوكرانيا. وفي ذلك السياق، تؤيد الجمهورية السلوفاكية أعمال المحكمة الجنائية الدولية، التي تجري تحقيقات مستقلة في الجرائم التي تدخل في نطاق ولايتها القضائية.

في الختام، ندين استمرار روسيا تواصل مرة أخرى في نشر المعلومات المضللة والترويج لروايات كاذبة ضارة بشكل كبير بدلا من إنهاء عدوانها العسكري غير المبرر ومن سابق استفزاز ضد أوكرانيا. لذلك ندعوها إلى الوقف الفوري لأنشطتها العسكرية في أوكرانيا وسحب جميع القوات وإدارة الاحتلال الروسي من دون قيد أو شرط من كامل أراضي أوكرانيا.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لوزير خارجية بولندا.

السيد راو (بولندا) (*تكلم بالإنكليزية*): إننا نتعامل هذه الأيام مع مرحلة جديدة من الاستعمار. بعد مرور أكثر من 500 يوم من العدوان الروسي على أوكرانيا، لا ينبغي أن يكون لدينا شك في أن موسكو تشن حربا استعمارية في القرن الحادي والعشرين ضد جارتها. بخلاف الحروب العادية، حيث تكون أهداف المتحاربين محدودة، تميل الحروب الاستعمارية إلى أن تكون مطلقة. يسعى المعتدي إلى ممارسة السيطرة الكاملة والدائمة على جميع أنحاء الأراضي المحتلة وسكانها. إن الحرب في أوكرانيا تلقي بظلال طويلة. بالنسبة للأشخاص في الأراضي الأوكرانية المحتلة مؤقتا، فقد بدأ قبل وقت طويل من الغزو الشامل في فبراير 2022. بالإضافة إلى ذلك، حتى لو سحب المعتدي قواته على الفور، فإن العواقب ستبقى أطول بكثير. وفي الوقت نفسه، ما زلنا نتلقى تقارير مقلقة عن انتهاكات حقوق الإنسان التي ترتكبها القوات الروسية في أوكرانيا. نرى الأراضي التي تحتلها روسيا تتحول إلى مناطق خارجة عن القانون. إذ يدير الروس نظاما من معسكرات الترشيح التي تعمل كأدوات للإرهاب ضد الأوكرانيين. أما الذين يرفضون قبول الجنسية الروسية فيتعرضون للترهيب والتهديد بالترحيل أو فقدان ممتلكاتهم، من بين أعمال القمع الأخرى. ونشعر بقلق عميق إزاء التهجير القسري للأطفال الأوكرانيين. ونشعر بالجزع أيضا إزاء تدهور الحالة الإنسانية في الأراضي المحتلة. إن محدودية الوصول إلى مياه الشرب في البلدات المدمرة والتهديد الناشئ بالكوليرا حقائق محزنة.

لقد أثبتت موسكو مرارا وتكرارا أنها قادرة على القيام بأعمال لا تشكل فقط انتهاكات خطيرة للقانون الإنساني والبيئي لجميع المقاصد والأغراض، بل تحمل أيضا بصمات جريمة حرب. وقد شهدنا أمثلة قاسية على هذه الأعمال في تدمير سد نوفا كاخوفكا واستمرار الهجمات الجوية والمدفعية على أهداف مدنية. وفي الأسابيع الأخيرة، شهدنا أيضا جماعات المرتزقة تعمل على زيادة تسريع وتيرة الصراع. وهؤلاء المرتزقة مدربون على الأنشطة الإرهابية والتخريبية ويمكن استخدامهم لشن حرب هجينة على البلدان المجاورة، على سبيل المثال عن طريق تعزيز ضغط الهجرة المصطنع على حدود بولندا ودول البلطيق. ومن

المؤسف أن بيلاروس توفر ملاذا آمنا لهذه الجماعات عديمة الضمير، مما يؤكد الدور الضار الذي اضطلعت به منذ بدء الغزو الروسي.

لا يمكننا أن نسمح بنجاح سياسة أمر واقع وحشي، سياسة إمبريالية جديدة. وعلينا أن ندعم سيادة أوكرانيا وسلامتها الإقليمية داخل حدودها المعترف بها دوليا. ونطالب بمحاسبة مرتكبي هذه الجرائم واتخاذ خطوات ملموسة لتحقيق تلك الغاية. وعلينا أن نقف إلى جانب الذين اختاروا الحرية بدلا من العبودية، واختاروا السلام والأمن بدلا من العدوان الوحشي، وميثاق الأمم المتحدة بدلا من الإملاءات القاسية لبلد أقوى على بلد أضعف. وهذه ضرورة سياسية وهذا التزام أخلاقي للمجتمع الدولي بأسره.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لوزير الخارجية والشؤون الأوروبية في لكسمبرغ.

السيد أسيلبورن (لكسمبرغ) (*تكلم بالفرنسية*): تؤيد لكسمبرغ تأييدا تاما البيان الذي سيدلى به بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي، وأود أن أدلي ببعض الملاحظات الإضافية بصفتي الوطنية.

أشكركم، سيدي الرئيس، على الدعوة إلى عقد هذه المناقشة بشأن الحالة في الأراضي المحتلة مؤقتا في أوكرانيا. لقد وصف لنا زميلي وصديقي الأوكراني السيد كوليبا بشكل مؤثر ما هو على المحك في هذه المناقشة. وفي الوقت الذي تواصل فيه القوات المسلحة الروسية قصف المدن الأوكرانية واستهداف السكان المدنيين، أود أن أؤكد من جديد أن لكسمبرغ تتضامن كل التضامن مع الحكومة الأوكرانية والشعب الأوكراني وتدين بأشد العبارات العدوان الروسي على أوكرانيا. وتؤيد لكسمبرغ بقوة استقلال أوكرانيا ووحدتها وسيادتها وسلامتها الإقليمية داخل حدودها المعترف بها دوليا. كما ورد في القرارات ذات الصلة التي اعتمدتها الجمعية العامة منذ عام 2014، فإن المناطق الأوكرانية في دونيتسك ولوهانسك وخيرسون وزابوريجيا، شأنها شأن شبه جزيرة القرم، كلها جزء لا يتجزأ من أراضي أوكرانيا. إن أعمال روسيا لا تقوض سيادة أوكرانيا وسلامتها الإقليمية فحسب، بل تشكك أيضا في مبادئ الأمم المتحدة ذاتها وتعددية الأطراف والنظام الدولي القائم على سيادة القانون والمساواة في السيادة بين الدول.

لقد وقعت لكسمبرغ مرتين في القرن الماضي ضحية لجريمة العدوان، في وقت لم تكن فيه الأمم المتحدة موجودة بعد. وأنشئت الأمم المتحدة على وجه التحديد من أجل وضع حد لهذا الاستخدام غير القانوني للقوة. وأود أن أذكر هنا بالمبدأ الوارد في الفقرة 4 من المادة 2 من ميثاق الأمم المتحدة، وهو ما يلي:

”يمتنع جميع أعضاء الهيئة في علاقاتهم الدولية عن التهديد باستعمال القوة أو استخدامها ضد السلامة سلامة الأراضي أو الاستقلال السياسي لأية دولة، أو على أي وجه آخر لا يتفق ومقاصد الأمم المتحدة“.

يمكن لروسيا وضع حد لانتهاك الميثاق في أي وقت من خلال الامتثال للتدابير المؤقتة التي أشارت إليها محكمة العدل الدولية منذ أكثر من عام في أمرها المؤرخ 16 مارس 2022. ومع ذلك، واصلت روسيا عدوانها واحتلالها للأراضي الأوكرانية. نشعر بصدمة عميقة إزاء العنف العشوائي والعدد المتزايد من الشهادات والتقارير عن الهجمات التي لا يمكن الدفاع عنها والتي لا ترحم على المدنيين والهياكل الأساسية المدنية، بما في ذلك المدارس والمستشفيات، فضلا عن الاغتصاب وغيره من أشكال العنف الجنسي، التي تستهدف النساء والأطفال بشكل خاص، وترحيل الأطفال الأوكرانيين إلى الأراضي الروسية. إن تدمير سد نوفا كاخوفكا كارثة إنسانية واقتصادية وبيئية. ويؤثر العدوان الروسي أيضا على الأمن الغذائي في جميع أنحاء العالم. وفي ذلك السياق، رحبنا بقوة بمبادرة حبوب البحر الأسود التي روج لها الأمين العام بالتعاون مع تركيا. وندعو إلى تنفيذها الكامل ومواصلتها في الأجل الطويل، ونأسف أسفا عميقا لقرار روسيا تعليق مشاركتها.

هذه الحرب التي بدأتها روسيا ليست حربا أوروبية. إنها حرب تستهدف القواعد الأساسية للديمقراطية وسيادة القانون وأسس الميثاق. فلا الاتحاد الأوروبي ولا أوروبا قادران على وقف الحرب وحدهما، ولا يمكن لما يسمى بالغرب أن يوقفا. ولا يمكن أن ينهيها إلا تحالف عالمي. يجب أن نكون واضحين جدا. تشكل تصرفات روسيا جرائم

حرب وجرائم ضد الإنسانية. المساءلة عن جميع الجرائم المرتكبة في أوكرانيا أولوية لبلدنا. ويجب أن نفعل كل ما في وسعنا لمحاسبة مرتكبي تلك الجرائم وتحقيق العدالة للضحايا، الذين يجب أن يكونوا محور جهودنا.

ترحب لكسمبرغ بعمل لجنة التحقيق الدولية المستقلة المعنية بأوكرانيا التي أنشأها مجلس حقوق الإنسان. ونؤيد التحقيقات التي يجريها المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية بالتعاون مع المدعي العام لأوكرانيا. ونرحب أيضا بإنشاء المركز الدولي لمحاكمة مرتكبي جريمة العدوان على أوكرانيا، الذي بدأ عمله من فوره. ونؤيد لكسمبرغ الجهود الرامية إلى إنشاء محكمة خاصة لجريمة العدوان على أوكرانيا. وتلك الجريمة هي أصل جميع الجرائم الأخرى المرتكبة في أوكرانيا. إنها الجريمة الدولية الكبرى. ويجب محاسبة الأشخاص الذين يتحملون أكبر قدر من المسؤولية، أي الأشخاص الذين يشغلون مناصب قيادية سياسية وعسكرية رفيعة المستوى والذين اتخذوا قرار تنفيذ العدوان. ويمكن تحقيق ذلك من خلال إنشاء محكمة دولية خاصة تنشأ على أساس اتفاق بين أوكرانيا والأمم المتحدة ومتابعة لقرار للجمعية العامة.

منذ عام 2014، انتهكت روسيا بشكل صارخ مقاصد ومبادئ الأمم المتحدة بمهاجمتها أوكرانيا واحتلالها أراضيها. وفي مواجهة شلل مجلس الأمن بسبب حق النقض الروسي، كانت الجمعية العامة قد حشدت قواها من أجل نظام دولي قائم على قوة سيادة القانون وليس على قانون الأقوى. يجب أن نظل معبئين حتى تغادر القوات الروسية جميع أراضي أوكرانيا. وبوسع أوكرانيا أن تواصل التعويل على دعم بلدي، سواء في الأمم المتحدة أو في منتديات أخرى. وسنواصل مع حلفائنا وشركائنا الأوروبيين مساعدة أوكرانيا في الدفاع عن نفسها وفقا للمادة 51 من الميثاق. إن التزامنا بسلام عادل ودائم في أوكرانيا لن يتزعزع.

السيد أندريه (البرتغال) (*تكلم بالإنكليزية*): تؤيد البرتغال البيان الذي سيُدلى به بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي.

هذه هي المرة الأولى التي نناقش فيها الحالة في الأراضي الأوكرانية المحتلة منذ أن قررت روسيا شن عدوانها الوحشي وغير المبرر والواسع النطاق على أوكرانيا. لقد جلب العدوان الروسي معه مستويات قاسية جدا من المعاناة الإنسانية والفظائع والدمار التي قد ترقى إلى جرائم الحرب والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية، كما سمعنا من فورنا من زميلنا، وزير الخارجية كوليبا. انتهزت القوات المسلحة الروسية بالفعل في الأراضي الأوكرانية المحتلة لحظة النزاع المسلح لمضاعفة ممارساتها القمعية. ومن الجدير بالذكر هنا أن الأراضي المحتلة مناطق يتفشى فيها العنف وتحدث فيها يوميا انتهاكات وتجاوزات لحقوق الإنسان.

وتكرر البرتغال تأكيد دعمها الثابت لسيادة أوكرانيا وسلامتها الإقليمية ووحدتها واستقلالها داخل حدودها المعترف بها دوليا، بما في ذلك مياهها الإقليمية. لقد مر ما يقرب من تسع سنوات ونصف على ضم روسيا بشكل غير قانوني لجمهورية القرم المتمتعة بالحكم الذاتي ومدينة سيفاستوبول وبدأت في عسكرة شبه الجزيرة. وفي تلك السنوات التسع ونصف السنة، ما برحت البرتغال بتدين تلك الانتهاكات للقانون الدولي، بما في ذلك ميثاق الأمم المتحدة وعدد كبير من الصكوك الثنائية والمتعددة الأطراف التي أبرمتها روسيا. وهي تشمل وثيقة هلسنكي الختامية، وميثاق باريس، والاتفاق التأسيسي لرابطة الدول المستقلة، ومذكرة بودابست، والمعاهدات الثنائية بشأن الصداقة والتعاون والشراكة الموقعة بين أوكرانيا والاتحاد الروسي، فيما يتعلق بالتعاون في استخدام بحر آزوف ومضيق كيرتش.

طوال السنوات التسع ونصف السنة الماضية، حاججت البرتغال بأن هذه قضية عالمية وليست قضية إقليمية فحسب، وأن الضم غير القانوني يشكل تهديدا مباشرا للأمن الدولي. ومن المحزن أن تلك الحجج أثبتت صحتها في ضوء العدوان الروسي الواسع النطاق. شجع الضم غير القانوني السلطات في موسكو، وخلق شعورا بالإفلات من العقاب فيما يتعلق بانتهاكات القانون الدولي. أصبح الآن للحرب في أوكرانيا تداعيات في جميع أنحاء العالم، بعد أن أدت إلى أزمة طاقة وغذاء عالمية تؤثر بشكل غير متناسب على الناس في البلدان النامية وعلى الحالات الضعيفة. ونأسف أسفا عميقا لقرار الاتحاد الروسي بإنهاء مبادرة حبوب البحر الأسود. وكما ذكرنا الأمين العام بالأمس،

بما مفاده أن المشاركة في هذه الاتفاقات هي خيار في نهاية المطاف، فإن الشعوب المناضلة والبلدان النامية ليس لديها ذلك الخيار.

هناك أيضا أزمة حقوق الإنسان في شبه جزيرة القرم المحتلة. وتبين التقارير الدورية للأمين العام أن القيود المفروضة على الحيز المدني آخذة في الازدياد وأن الصحفيين والعاملين في وسائط الإعلام والمدافعين عن حقوق الإنسان يتعرضون للاضطهاد والترهيب. وتتزايد حالات الاحتجاز التعسفي والاختفاء القسري. فروسيا لا تحترم بشكل منهجي الحق في حرية التعبير والتنقل وتكوين الجمعيات. يتعرض الأوكرانيون الذين يعيشون في شبه جزيرة القرم للتجنيد الإجباري ولا يزال تتار القرم مستهدفين.

أنتقل الآن إلى الوضع في دونباس وشرق أوكرانيا للكلام بشأنه على نحو أوسع. وفي نهاية أيلول/سبتمبر من العام الماضي، وبعد إجراء استفتاءات زائفة، قررت روسيا أيضا ضم الأراضي الأوكرانية دونيتسك وخيرسون ولوهانسك وزابوريجيا بصورة غير مشروعة في انتهاك صارخ آخر للقانون الدولي. والبرتغال لا تعترف – ولن تعترف – بهذا الضم غير القانوني. وانتهاكات القانون الإنساني الدولي في تلك الأراضي المحتلة تبعث على القلق العميق. إن الهجمات على المدنيين والأهداف المدنية، بما في ذلك المدارس والمستشفيات والبنية التحتية الحيوية، كلها تستحق الشجب. ولدينا أيضا تقارير موثوقة وردتنا من مجموعة متنوعة من المنظمات الدولية، فضلا عن المجتمع المدني، عن عمليات القتل العمد والتعذيب والاغتصاب والحبس غير القانوني والنقل القسري للأطفال وترحيلهم.

كانت الحالة في الأراضي الأوكرانية المحتلة بالفعل مصدرا عميقا للقلق الدولي في آخر مرة ناقشت فيها الجمعية العامة تلك المسألة (انظر A/76/PV.58 و A/76/PV.59). والآن، بعد 17 شهرا من بدء الحرب العدوانية الواسعة النطاق، أصبحت الحالة أكثر مدعاة للقلق. تحض البرتغال روسيا مرة أخرى على إعطاء فرصة للسلام والعمل على الوقف الفوري للأعمال القتالية العسكرية ضد أوكرانيا. وفي غضون ذلك، يجب على المجتمع الدولي أن يعمل على معالجة الحالة في الأراضي الأوكرانية المحتلة. ويعني العمل ضمان المساءلة عن الانتهاكات المنهجية للقانون الدولي. وهذا يعني المضي قدما في محاكمة جريمة العدوان. ويعني أيضا، من بين أمور أخرى، دعم جهود المحكمة الجنائية الدولية، ومجلس حقوق الإنسان ولجنة التحقيق الدولية المستقلة التابعة له بشأن أوكرانيا، ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، وبعثتها لرصد حقوق الإنسان في أوكرانيا، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، وآليتها في موسكو، ومجلس أوروبا وسجله للأضرار التي لحقت بأوكرانيا.

سنواصل الدفاع عن أوكرانيا وعن التعددية والدبلوماسية والنظام القائم على القواعد والقانون الدولي. وسنواصل أيضا مساعدة أوكرانيا باستخدام جميع الوسائل المتاحة لدينا، كما فعلنا حتى الآن. وبالنسبة لأولئك الذين التمسوا اللجوء في البرتغال، الذين نقدر أعدادهم بأكثر من 60,000 شخص، سنواصل ضمان احترام حقوقهم الإنسانية، بما في ذلك الحق في السكن والتعليم والصحة والضمان الاجتماعي، وحماية تلك الحقوق وإعمالها.

أختتم بياني بالقول إن النزاعات الدولية يجب أن تُحل من خلال الحوار والدبلوماسية، وليس من خلال الصراع المسلح والاحتلال. ولكن ذلك الحوار يجب أن يستند إلى أساس واضح. ويجب احترام السيادة والسلامة الإقليمية. إن انتهاكات القانون الدولي، متى وأينما وقعت، تؤثر على الأمم المتحدة ككل وعلى جميع دولها الأعضاء. لذلك يجب على المجتمع الدولي ألا يهمل الحالة في أراضي أوكرانيا التي تحتلها روسيا مؤقتا. ويمكن للجمعية العامة أن تعول علينا دائما في الوقوف إلى جانب القانون الدولي والعدالة والمساءلة وأولوية الميثاق.

السيدة ماشون (الدانمرك) (*تكلمت بالإنكليزية*): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن دول الشمال الأوروبي ودول البلطيق – إستونيا وأيسلندا والسويد وفنلندا ولاتفيا وليتوانيا والنرويج وبلدي الدانمرك.

مع احتدام حرب روسيا الوحشية، يجب أن نتذكر أن العدوان الروسي على أوكرانيا لم يبدأ العام الماضي فقط. لا، بل قبل تسع سنوات، عندما شن الاتحاد الروسي عدوانا هجينا في شرق أوكرانيا

وضم شبه جزيرة القرم وسيفاستوبول بشكل غير قانوني. ولكن منذ غزوها الشامل لأوكرانيا العام الماضي، احتلت روسيا بشكل غير قانوني أجزاء من منطقتي خيرسون وزابوريجيا في أوكرانيا، بالإضافة إلى أجزاء من منطقتي دونيتسك ولوهانسك التي احتلتها بالوكالة منذ عام 2014، وكل ذلك جرى في انتهاك واضح للقانون الدولي، بما في ذلك ميثاق الأمم المتحدة.

تدهورت حالة حقوق الإنسان في الأراضي المحتلة مؤقتا بشدة منذ عام 2014 وأصبحت حرجة منذ بدء الغزو الشامل. وتظهر التقارير الناقدة أن السكان، ولا سيما تتار القرم والذين ينظر إليهم على أنهم موالون لأوكرانيا، واجهوا قيودا منهجية على حقوقهم الإنسانية وحرياتهم الأساسية، مثل الحق في حرية التعبير والدين أو المعتقد وتكوين الجمعيات والتجمع السلمي. وما زلنا نشهد أيضا انتهاكات منهجية للقانون الإنساني الدولي، مع ورود تقارير عن عمليات احتجاز غير قانونية، وتعذيب، وسوء معاملة، وإعدام لأسرى الحرب بإجراءات موجزة، وتفشي استخدام العنف الجنسي والهجمات العشوائية على المدنيين، بمن فيهم الأطفال، وكذلك على الأهداف المدنية.

بالإضافة إلى ذلك، وردت تقارير عن عمليات ترحيل ونقل غير قانونية للأطفال الأوكرانيين من أوكرانيا، كما ألمح وزير خارجية أوكرانيا في بيانه، فضلا عن عمليات التبني القسري، التي تشكل جريمة حرب محتملة. وفي ذلك الصدد، أحطنا علما بقرار المحكمة الجنائية الدولية بإصدار أوامر اعتقال ضد الرئيس بوتين ومفوضته الرئاسية لحقوق الطفل، ماريا لفوفا – بيلوفا. علاوة على ذلك، تبين التقارير أن روسيا استمرت في إجبار الناس على قبول جوازات السفر الروسية في الأراضي الخاضعة لاحتلالها غير القانوني المؤقت، مما ترك المواطنين الأوكرانيين الذين لا يحصلون على جوازات سفر روسية في خطر حقيقي يتمثل في ترحيلهم من منازلهم، في انتهاك للقانون الدولي. وفي انتهاك آخر للقانون الدولي، أعلنت روسيا عزمها على إجراء ما يسمى بالانتخابات في أيلول/سبتمبر في الأراضي المحتلة مؤقتا في أوكرانيا.

تتصاعد كل تلك الانتهاكات بسبب شدة الاحتياجات الإنسانية للسكان المدنيين في المناطق المحتلة مؤقتا. ويساورنا قلق عميق إزاء حقيقة أنه أصبح من المستحيل تقريبا على هيئات الرصد الدولية والجهات الفاعلة في المجال الإنساني أن تتمكن من الوصول الآمن وبدون عوائق إلى تلك المناطق، مما يؤدي إلى تدهور الحالة الإنسانية في الميدان بشكل كبير. ونكرر إدانتنا لتلك الأعمال بوصفها انتهاكات واضحة للقانون الدولي، ونحض روسيا على الإنهاء الفوري لجميع الأعمال العدائية وسحب جميع قواتها العسكرية بالكامل من كل أراضي أوكرانيا وبدون شروط. وندين أيضا استمرار الدعم العسكري الذي تقدمه إيران وبيلاروس للحرب العدوانية الروسية. ونؤكد من جديد دعمنا الثابت لسيادة أوكرانيا وسلامتها الإقليمية واستقلالها داخل حدودها المعترف بها دوليا، بما في ذلك مياهها الإقليمية.

ونشدد على أهمية المساءلة عن انتهاكات القانون الدولي، بما في ذلك حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي، المرتكبة في الأراضي المحتلة مؤقتا. ونحن ملتزمون بمحاسبة جميع الجناة على الجرائم المرتكبة فيما يتعلق بالحرب العدوانية الروسية ضد أوكرانيا، ونرحب بالتقدم المحرز نحو إنشاء آلية مناسبة للمحاكمة على جريمة العدوان، التي تثير قلق المجتمع الدولي بأسره.

إن الإفلات من العقاب على هذه الأعمال يقوض آفاق المصالحة والسلام الدائم ويقلل من إمكانية تحقيق العدالة للضحايا والناجين. وندعو إلى إجراء تحقيق شامل ومستقل في جميع الانتهاكات المزعومة للقانون الدولي، وضمان محاسبة المسؤولين عنها من خلال إجراءات قانونية عادلة وشفافة. ونرحب بسجل الأضرار المتفق عليه في مؤتمر قمة رؤساء دول وحكومات مجلس أوروبا الذي انعقد في ريكيافيك، لكونه خطوة أولى نحو إنشاء آلية دولية لتعويض ضحايا العدوان الروسي، ونتطلع إلى اجتماع وزراء العدل في ريغا في أيلول/سبتمبر.

تقف دول الشمال الأوروبي ودول البلطيق متحدة في إدانتها للحرب العدوانية الوحشية التي تشنها روسيا ضد أوكرانيا، فضلا عن الاحتلال غير القانوني المستمر. ونقف على قلب رجل واحد في دعم

صيغة أوكرانيا للسلام، وندعو المجتمع الدولي بأسره إلى العمل معا للتوصل إلى سلام شامل وعادل ودائم يتسق مع الميثاق.

السيدة كانسيلا رودريغيز (إسبانيا) (*تكلمت بالإسبانية*): تؤيد إسبانيا تأييدا تاما البيان الذي سيدلي به وفد الاتحاد الأوروبي بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي وجميع دوله الأعضاء.

تكرر إسبانيا إدانتها القاطعة والحازمة لعدوان الاتحاد الروسي على أوكرانيا، الذي يشكل انتهاكا صارخا لأبسط قواعد ومبادئ القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة، بما في ذلك سيادة الدولة وسلامتها الإقليمية. إن أعمال روسيا تنتهك المبادئ والقيم الأساسية الرامية إلى ضمان السلم والأمن الدوليين.

وتطالب إسبانيا مرة أخرى، هنا في هذه القاعة وفي جميع المنتديات، بالانسحاب الفوري والكامل وغير المشروط للقوات المسلحة الروسية من كامل أراضي أوكرانيا داخل حدودها المعترف بها دوليا. ونعتقد أن استمرار عدوان روسيا المسلح واحتلالها المؤقت للأراضي الأوكرانية يشكلان هجوما مباشرا على منظمتنا والقيم التي تمثلها، فضلا عن إهانة جميع أعضائها. كذلك اقترن الاحتلال الروسي بانتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي. تم تأكيد مقتل أو إصابة أكثر من 24,000 مدني منذ 24 فبراير 2022، ونخشى أن تكون الأرقام الحقيقية أعلى من ذلك بكثير. هاجمت روسيا أهدافا مدنية مباشرة، بما في ذلك المستشفيات والمدارس والجامعات وغيرها من الهياكل الأساسية المدنية الحيوية، مما حرم ملايين الأوكرانيين من الكهرباء والحصول على التدفئة خلال فصل الشتاء ومن الحصول على مياه الشرب. يضاف إلى ذلك حالات العنف الشديد المتكررة التي ترتكبها للأسف القوات الروسية ضد المدنيين. والمسؤولون عن الجرائم المرتكبة في مذابح كتلك التي وقعت في بوشا وإيزيوم لن يفلتوا من العقاب وسيقدمون إلى العدالة على أفعالهم.

اتخذت الجمعية العامة بالفعل أربعة قرارات رئيسية بشأن أوكرانيا بأغلبية ساحقة، أيدتها إسبانيا جميعا، وأكدت رفضها لإجراءات روسيا ضد ذلك البلد. واليوم نود أن نؤكد مجددا دعمنا الكامل لأوكرانيا في جميع المجالات، بهدف ضمان استخدامها الفعال لحقها في الدفاع عن النفس. وستواصل إسبانيا العمل مع شركائها ومع المجتمع الدولي بأسره لتحقيق السلام الشامل والعادل والدائم في أوكرانيا، الذي يجب أن يقوم على الاحترام الكامل للقانون الدولي والميثاق.

لم يبدأ العدوان الروسي على أوكرانيا، وهي دولة ذات سيادة ومستقلة، في 24 شباط/فبراير 2022. بل بدأ في عام 2014، عندما ضمت روسيا بشكل غير قانوني شبه جزيرة القرم ومدينة سيفاستوبول، في انتهاك واضح للقانون الدولي والميثاق. في تشرين الأول/أكتوبر 2022، سخرت السلطات الروسية مرة أخرى من تلك المعايير بمحاولتها ضم المناطق الأوكرانية دونيتسك ولوهانسك وخيرسون وزابوريجيا. لم تعترف إسبانيا بالضم غير القانوني لتلك الأراضي في ذلك الوقت ولن تعترف به أبدا، ونؤكد من جديد دعمنا الكامل لسيادة أوكرانيا وسلامتها الإقليمية داخل حدودها المعترف بها دوليا، بما في ذلك شبه جزيرة القرم. خلال أكثر من ثماني سنوات من الاحتلال الروسي، ازداد الوضع في شبه الجزيرة سوءا. فاستمرار روسيا في عسكرة شبه جزيرة القرم مصحوب بتدهور خطير في حالة حقوق الإنسان. والتقارير التي تفيد بتعذيب السكان واعتقالاتهم تعسفا، ولا سيما ضد الناس المنحدرين من أصل تتري، وإن لم يكن حصرا، تدل على وضع غير مقبول. كذلك فإن التدهور التدريجي للحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية في الأراضي الأوكرانية المحتلة مؤقتا أمر غير مقبول.

تكرر إسبانيا دعمها للمنبر الدولي لشبه جزيرة القرم، وهي عضو مؤسس فيه، بهدف إعادة إدماج شبه جزيرة القرم في أوكرانيا واستعادة القانون الدولي بالكامل. إن الدفاع عن القانون الدولي وتعزيزه، لا سيما من خلال احترام الميثاق، أحد الركائز الأساسية لسياسة إسبانيا الخارجية. إن عدوان روسيا على أوكرانيا والحالة في أراضيها المحتلة مؤقتا يمثلان هجوما مستمرا على مقاصد ومبادئ الميثاق. هذا هو السبب الذي يحملنا على حث روسيا اليوم مرة أخرى على إنهاء غزوها على الفور. ونؤكد دعمنا المستمر والدائم لأوكرانيا ما دام ذلك ضروريا

لإنهاء هذه الحالة المأساوية، التي تتطلب اهتماما مستمرا من المجتمع الدولي بأسره. الحرب رعب. إنها عمل غير إنساني وقاس بشكل خاص على أشد الناس ضعفا. وهدفها بالتحديد إلحاق أكبر قدر ممكن من الألم بالأطفال والمسنين، وإذا جاز لي القول صراحة، بالنساء. وكثيرا ما تستخدم النساء كأهداف في الحرب. إن الكفاح من أجل السلام يستحق العناء دائما. ولكن لا ينبغي بأي حال من الأحوال أن نساوي بين المهاجمين والمعتدى عليهم.

السيد بالوشيل (مولدوفا) (*تكلم بالإنكليزية*): في البداية، نؤكد من جديد التزامنا الثابت بسيادة أوكرانيا واستقلالها وسلامتها الإقليمية داخل حدودها المعترف بها دوليا. ونكرر إدانتنا القوية لاستمرار العدوان العسكري الذي يشنه الاتحاد الروسي على أوكرانيا، ونتضامن تضامنا كاملا مع أوكرانيا ومع الشعب الأوكراني. ومن واجبنا الأخلاقي بوصفنا مجتمعا دوليا أن نواصل دعم أوكرانيا، التي تدافع عن أراضيها وشعبها ضد العدوان العسكري الأجنبي.

نود أن نذكِّر الجمعية بأن أي ضم لأراضي دولة من جانب دولة أخرى عن طريق التهديد باستعمال القوة أو استعمالها يشكل انتهاكا لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي. نحن لا نعترف بأي تعديلات على وضع الأراضي المحتلة مؤقتا في أوكرانيا. وفي ذلك الصدد، ندين قرار السلطات الروسية إجراء ما يسمى بالانتخابات في الأراضي الأوكرانية المحتلة عسكريا مؤقتا، الأمر الذي يتعارض مع الميثاق وينتهك سيادة أوكرانيا وسلامتها الإقليمية.

وأي تصعيد من شأنه أن يزيد من الخطر الأمني على المنطقة بأسرها وعلى جمهورية مولدوفا بوصفها جارة مباشرة لأوكرانيا، ومن المؤسف أن تلك المخاطر لا تشمل الآن فقط المخاطر التي يشكلها استخدام الأسلحة التقليدية، بل تشمل أيضا تلك التي يشكلها استخدام الأسلحة النووية والهجمات على الهياكل الأساسية الحيوية للطاقة.

يساورنا قلق عميق إزاء التهديد باستخدام الأسلحة النووية ضد دولة غير حائزة للأسلحة النووية ذات سيادة، وإزاء الحالة الحرجة حول محطة الطاقة النووية الواقعة بالقرب من منطقة العمليات العسكرية. وفي ذلك الصدد، ندعو الاتحاد الروسي إلى التقيد بالاتفاقات الدولية في ميدان الأسلحة الاستراتيجية والسلامة النووية. وهذه التهديدات غير مقبولة ويجب أن تتوقف.

وتشعر جمهورية مولدوفا بقلق عميق إزاء الزيادة المستمرة في عدد القتلى وعدد المدنيين الجرحى، فضلا عن الدمار الكبير الذي لحق بالهياكل الأساسية المدنية وهياكل الطاقة مع استمرار الحرب في تدمير أوكرانيا. نشجب الحالة المأساوية لحقوق الإنسان في الأراضي المحتلة مؤقتا في أوكرانيا، ونشعر بفزع شديد إزاء التقارير التي تفيد بوقوع انتهاكات ضد الأطفال.

في ذلك الصدد، تبرز جمهورية مولدوفا أهمية التمسك بحقوق الإنسان الدولية والقانون الإنساني الدولي. وعلاوة على ذلك، نحث الاتحاد الروسي على ضمان وصول المساعدة الإنسانية فورا ومن دون عوائق إلى المناطق المتضررة التي يتواجد فيها السكان المدنيون، بما في ذلك المناطق الخاضعة للسيطرة العسكرية الروسية.

وتدين جمهورية مولدوفا بشدة الانسحاب الروسي الأحادي الجانب من مبادرة حبوب البحر الأسود، متجاهلة الجهود الدؤوبة التي تبذلها الأمم المتحدة وتركيا. يكشف قصف الليلة الماضية لمنطقة أوديسا، بما في ذلك الميناء، عن أسلوب روسيا المتمثل في استخدام المواد الغذائية كسلاح، وحرمان من هم بأمس الحاجة إليها. إن انتهاك ميثاق الأمم المتحدة الذي نشهده اليوم هجوم على المجتمع الدولي. ونشدد على ضرورة ضمان مساءلة المستبدين الذين يقتلون المدنيين ويلحقون الضرر بالهياكل الأساسية الحيوية من خلال إجراء تحقيقات عادلة ومستقلة في الوقت المناسب، على الصعيدين الوطني والدولي. وهذا أمر في غاية الأهمية ليس لضمان العدالة لجميع ضحايا هذه الحرب فحسب، بل أيضا لمنع أي شخص من ارتكاب مثل هذه الانتهاكات مرة أخرى، في أوكرانيا أو في أي مكان آخر.

نؤيد الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي لإنشاء محكمة خاصة لجريمة العدوان على أوكرانيا، ويؤيد بلدنا سجل مجلس أوروبا للأضرار الناجمة عن عدوان الاتحاد الروسي على أوكرانيا لمحاسبة روسيا على

جرائم الحرب وجميع انتهاكات القانون الإنساني الدولي المرتكبة في أوكرانيا.

وتعرب جمهورية مولدوفا عن تأييدها لإحلال السلام الشامل والعادل والدائم في أوكرانيا، وفقا للميثاق وقرار الجمعية العامة المتخذ في شباط/فبراير من العام الماضي. إننا نقف في تضامن كامل مع البلد المجاور لنا وسنواصل تقديم الدعم لأوكرانيا والشعب الأوكراني.

في الختام، تؤيد جمهورية مولدوفا البيان الذي سيدلي به ممثل الاتحاد الأوروبي، وتود أن تؤكد من جديد احترامها لسيادة أوكرانيا واستقلالها وسلامتها الإقليمية داخل حدودها الدولية المعترف بها.

السيد أوليفانت (كندا) (*تكلم بالفرنسية*): تتيح هذه المناقشة فرصة للتأمل في آثار احتلال روسيا غير القانوني والمستمر للأراضي الأوكرانية والفظائع التي ارتكبتها. وما فتئت كندا تدعو إلى القيام بعمل مستدام للتصدي لتلك الشرور.

إلى أي مدى تحمل الأوكرانيون العاديون الاحتلال بشجاعة، وإلى أي عمق غرقت روسيا في تكييف نفسها مع دور المعتدي والمحتل؟

بعد انفجار سد كاخوفكا، شهدنا واقعين مختلفين تماما. على الضفة اليمنى لنهر دنيبرو، عملت السلطات الأوكرانية بلا كلل لإجلاء السكان. على الضفة اليسرى، في مناطق خيرسون التي تحتلها روسيا، جلس الناس الذين تقطعت بهم السبل على أسطح منازلهم، جراء ارتفاع منسوب المياه. تم التخلي عن هؤلاء الأوكرانيين العاديين بقسوة وتركوا لأدواتهم الخاصة بينما أنكرت السلطات الروسية حالة الطوارئ الواضحة.

رفض الجنود الروس قبول السكان المحليين الذين حاولوا الفرار من مدينتي أوليسخي وكارداشينكا، حيث طلب هؤلاء السكان منهم العودة وانتظار القوائم الرسمية لأولئك الذين سيتم إجلاؤهم. منع المحتلون الروس المسؤولين الأوكرانيين من محاولة المساعدة. هذه ليست أفعال محررين، ولا أيضا انتهاكات حقوق الإنسان المتفشية وإفقار الشعب والاستيعاب الثقافي التي ترتكبها روسيا في الأراضي المحتلة مؤقتا هي أفعال محررين.

(*تكلم بالإنكليزية*)

تدين كندا بأشد العبارات أعمال روسيا المؤسفة في تلك المناطق المحتلة. مع كل مدينة جديدة تستعيدها أوكرانيا، يتم اكتشاف أدلة جديدة، ونتعلم المزيد عن الممارسات الوحشية للجنود والمدنيين وسلطات الشرطة الروسية، ابتداء من غرف التعذيب إلى المقابر الجماعية، إلى الترحيل القسري والاختطاف والتبني غير الطوعي ومعسكرات العمل.

في 12 تشرين الأول/أكتوبر الماضي، صوتت 143 دولة عضوا في الجمعية لإدانة محاولة روسيا غير القانونية ضم أربع مناطق أوكرانية (القرار دإط-4/11). طالبنا روسيا "بالانسحاب فوار وبشكل كامل وغير مشروط" من أراضي أوكرانيا. لا يمكن للرئيس بوتين إعادة رسم الخريطة كما يحلو له.

مع مرور كل يوم، تواصل روسيا انتهاك سيادة أوكرانيا وسلامة أراضيها. وهي تواصل تجاهل القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة اللذين يشكلان الأساس لكل ما نقوم به هنا. وكما سمعنا من قبل، فإن الاحتلال غير القانوني لروسيا في حربها العدوانية الشاملة ضد أوكرانيا سبقه بالتأكيد احتلالها غير القانوني لشبه جزيرة القرم.

أعقبت مساعي روسيا لضم الأراضي الأوكرانية الخطة التي وضعتها لأول مرة في شبه جزيرة القرم في عام 2014 وتضمنت: استفتاءات صورية، واستبدال المواد المدرسية، واستبدال أسماء الأماكن الأوكرانية بأسماء سوفيتية، واستبدال المسؤولين المحليين واستبدال الوثائق الرسمية. لكنها ذهبت إلى ما أبعد من ذلك.

ماذا علمنا في العام الماضي؟ علمنا أن السلطات الروسية تتصرف في الأراضي المحتلة كدولة بوليسية. يتم تقييد الحريات المدنية وحرية التعبير بعنف. يتم استجواب الأوكرانيين واختطافهم واحتجازهم قسرا تحت ذرائع كاذبة.

السلطات الروسية مذنبة أيضا بالسرقة والنهب. ففي منطقة لوهانسك، أخذ المسؤولون الروس مجموعات وشاحنات ومعدات أخرى باهظة الثمن من المزارعين الذين لا يستطيعون إظهار وثائق ملكية

معينة. أما في بيرديانسك، فقد بدأ المحتلون الروس في إزالة اللوحات القيمة – الأعمال الثقافية – من متحف الفن. هذه الإجراءات جزء من الخطة الروسية للضم. نحن نعرفهم جيدا. لقد رأيناهم في شبه جزيرة القرم، ونراهم مرة أخرى.

قامت السلطات الروسية بعسكرة الأراضي الأوكرانية التي تحتلها مؤقتا، مما قوض تماسك المجتمعات المدنية الأوكرانية وربطها قسرا بالمجهود الحربي الروسي غير القانوني. ويشمل ذلك التجنيد الإجباري والتعبئة، والتقارير التي تفيد بأن روسيا تستغل الآن التعبئة كشكل من أشكال الابتزاز من خلال الضغط على الرجال الأوكرانيين لدفع أموال للسلطات العسكرية الروسية لتأجيل تجنيدهم. ووصول المدنيين إلى المستشفيات محدود، التي تم تسليمها لعلاج الجنود الروس.

وفي حالة محطة زابوريجيا للطاقة النووية، فإن احتلال روسيا لمرفق مدني للطاقة السبب الجذري لجميع التهديدات النووية للسلامة والأمن في ذلك المرفق.

لقد أدى استمرار الوجود العسكري الروسي إلى زيادة كبيرة في خطر وقوع حادث نووي. يواصل الموظفون المدنيون الأوكرانيون الموجودون في المصنع العمل في ظل ظروف صعبة للغاية ويضطرون إلى أداء وظائفهم الأساسية تحت ضغط وإكراه لا مبرر لهما.

ربما أكبر مأساة لهذه الحرب تتمثل في أن تدمير حياة الأطفال. لقد تأثرت تأثرا عميقا بالمقتطفات من اليوميات التي قرأها وزير خارجية أوكرانيا هنا اليوم. ويجب أن ينعم الأطفال السلام والازدهار والتعليم والثقافة والسعادة في الحياة. وهذا لا يشمل فقط جميع أنحاء أوكرانيا ولكن أيضا في الأراضي التي تسيطر عليها روسيا مؤقتا. وتعطل تعليم أكثر من 5 ملايين طفل أوكراني بشكل خطير. فقد تضررت المدارس، بل ونهبت أو دمرت. وقامت روسيا بترحيل أو اختطاف الآلاف من الأطفال الأوكرانيين.

أما في الأراضي الأوكرانية التي تحتلها روسيا، فقد اتبعت سياسة الدمج الثقافي القسري، بما في ذلك إغلاق المدارس وإضفاء الطابع الروسي على المناهج الدراسية، وفرض اللغة الروسية والوثائق الروسية، ومحو متعمدين التراث الثقافي الأوكراني. وأجبر بعض الطلاب والمعلمين على الالتحاق بالمدارس الروسية من أجل التلقين العقائدي، وحظرت الكتب المدرسية الأوكرانية وأتلفت في بعض الأحيان.

وفي الوقت نفسه، حددت السلطات الروسية المحتلة يوم 1 أيلول/سبتمبر موعدا نهائيا للحصول على جواز سفر روسي، وبعد ذلك سيتم رفض جوازات السفر الأوكرانية. وسيشمل ذلك اشتراط تقديم جواز سفر روسي قبل التوقيع على أي عقود جديدة بشأن توريد الكهرباء، وهي من الخدمات الأساسية. في بعض المناطق، رفض المسؤولون الروس توفير الأدوية أو هددوا بالإخلاء للضغط على السكان لقبول الوثائق الروسية.

وتجري هذه المناقشة حتى ونحن نحتفل بالذكرى السنوية الخامسة والعشرين لنظام روما الأساسي. وتفخر كندا بدعم تحقيقات المحكمة الجنائية الدولية في تصرفات روسيا في أوكرانيا. ستكون كندا هناك لدعم كفاح أوكرانيا من أجل الحرية والعدالة والمساءلة مهما استغرق ذلك من الوقت

لن تتغير حدود أوكرانيا. وستبقى أراضي أوكرانيا ملكا لأوكرانيا. ولا يمكن للرئيس بوتين إعادة رسم الخريطة كما يروق له.

وكما قلت، الكل منا في هذه القاعة، كما أعتقد، نشيد بالقدرة على الصمود والشجاعة المستمرتين للأوكرانيين العاديين. إنهم شجعان ومثابرون وفخورون ويستحقون احترامنا. وسنواصل دعمهم ونحن ندعو روسيا إلى الانسحاب من أراضي أوكرانيا، ونحث الأعضاء الآخرين في الجمعية العامة على أن يحذوا حذونا.

السيد تاكي (اليابان) (*تكلم بالإنكليزية*): ينفطر قلبي في كل مرة أرى فيها الصور المروعة في أوكرانيا – الناس يفرون والبنية التحتية المدنية مدمرة.

تستضيف محافظة ميازاكي في اليابان، وهي مدينة يبلغ عدد سكانها مليون نسمة – تماما مثل مقاطعة أوبلاست، في أوكرانيا – لاجئين من أوكرانيا. وأنا فخور بأن اليابان، بما في ذلك ميازاكي، قد وفرت بيئة آمنة لأكثر من 2 000 لاجئ أوكراني، على الرغم من أن

العدد قد يبدو متواضعا. كما قررنا قبول الجنود الأوكرانيين الجرحى في اليابان.

وأعلنت اليابان أنها ستقدم مساعدات بقيمة 7,6 بليون دولار لأوكرانيا وتعمل على تنفيذ ذلك بثبات. كما سندعم بقوة الانتعاش وإعادة الإعمار في أوكرانيا.

ودعونا نتذكر أننا شهدنا الكثير من المعاناة الناجمة عن العدوان الروسي غير القانوني: اللاجئون، وأزمات أمن الغذاء والطاقة، وانتهاكات حقوق الإنسان، والضحايا والإصابات. ولن يكون هناك المزيد من المعاناة إذا استجابت روسيا لقرارات الجمعية العامة.

إنني أدين روسيا لأخذها بقية العالم رهينة واختيارها إنهاء مشاركتها في مبادرة حبوب البحر الأسود. وتحث اليابان روسيا بقوة على العودة إلى الإطار الدولي والكف عن الإنحاء باللائمة على الآخرين في الأزمات التي تسبب بها عدوانها.

نظرا لغياب الرئيس، تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد والاس (جامايكا).

وفي هذا الصدد، أعرب عن إعجابي بالأمين العام غوتيريش وفريقه. لقد خففت جهودهم الدؤوبة بعض الأضرار الجانبية التي لحقت ببقية العالم.

لنتذكر أنه قد انقضى ما يقرب من 10 سنوات منذ أن أعلنت الجمعية العامة أن ما يسمى بضم شبه جزيرة القرم ليس له أي شرعية (القرار 262/68). وما نشهده منذ ذلك الحين هو عدم احترام مستمر وطويل الأجل لميثاق الأمم المتحدة من جانب عضو دائم في مجلس الأمن.

ويجب أن يكون الانسحاب الكامل وغير المشروط للقوات العسكرية الروسية جزءا لا يتجزأ من السلام العادل في أوكرانيا. وسيصبح هذا السلام مجحفا إذا ما كوفئ المعتدون. ويجب أن يقوم السلام العادل على مبادئ الميثاق.

أصبحنا عند مفترق طرق الآن. ولا يتعلق الأمر باختيار المعسكرات، ولا يتعلق باتخاذ موقف وسط بين المعسكرين المتعارضين. إنه يتعلق الخيار بالقواعد، وليس القواعد التي تنطبق على البعض فحسب، بل القواعد التي تنطبق على الجميع – ميثاق الأمم المتحدة. وعلينا أن نتحد من أجل سيادة القانون وأن ندافع عن الميثاق. ويجب أن تسود دائما العدالة القائمة على القانون الدولي.

السيدة تريبودي (إيطاليا) (*تكلمت بالإيطالية؛ ووفر الوفد ترجمة شفوية بالإنكليزية*): إن ضم الاتحاد الروسي للأراضي الأوكرانية نتيجة لهجوم مباشر لا على أوكرانيا فحسب، بل أيضا على المبادئ الأساسية للقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة ذاته.

إن النهج الذي اقترحه الاتحاد الروسي ينطوي على نظام دولي يبرر استخدام القوة من قبل الأقوى ضد الأضعف. وبذلك يحرم الطرف الأضعف من ضمانات القانون الدولي ومن حرية اختيار إطاره المؤسسي المفضل أو مكانته المستقبلية على الساحة العالمية. وهذا أمر غير مقبول بالنسبة لإيطاليا.

وتقف إيطاليا إلى جانب الشعب الأوكراني وحكومة كييف. وتتجاوز العواقب المروعة لذلك العدوان القارة الأوروبية، مهددة القطاعات الأكثر هشاشة من سكان العالم بسبب أثرها السلبي على الأمن الغذائي وأمن الطاقة.

بالنظر إلى الخيارات الإجرامية التي فرضها الاتحاد الروسي فيما يتعلق بالأداء الصحيح لمبادرة حبوب البحر الأسود، يجب أن نرد بقوة متجددة لتيسير صادرات المنتجات الزراعية الأوكرانية على طرق أخرى.

وبهذه الطريقة نعتقد أن أروقة التضامن الأوروبية تظل أداة أساسية لاحتواء أثر الحرب على الأمن الغذائي العالمي، إنها حرب، ويجب أن نشدد على هذا، فهي لا تؤدي إلا إلى زيادة الإجحاف والجوع والفقر. لم تهاجم روسيا أوكرانيا فحسب، بل احتلت أراضيها أيضا وادعت رسميا ضمها، مما حرم البلاد من الحدود المعترف بها دوليا. وأي عمل يقترب من الاعتراف بذلك الاحتلال أو يعزز توطيده

إنما يفتح سيناريوهات قاتمة وخطيرة جدا للعالم بأسره – ديناميات كان المجتمع الدولي ينوي إنهاءها في نهاية الحرب العالمية الثانية. في عام 1945، تأسست الأمم المتحدة بهدف ضمان السلام للأجيال القادمة، ونبذ العنف كأداة لحل النزاعات، والازدهار.

لذلك، نشجع جميع أعضاء الجمعية، تماشيا مع القرار دإط–6/11 المؤرخ 23 شباط/فبراير، على العمل من أجل إحلال السلام العادل والشامل والدائم في أوكرانيا والعمل معا على إيجاد حل يمكن أن يضمن سيادة أوكرانيا الكاملة وسلامتها الإقليمية.

وتؤيد إيطاليا اقتراح السلام الأوكراني المكون من 10 نقاط لأنه يهدف إلى ضمان هذا الحل بدون تنازلات بشأن طبيعة العدوان واحتلال الأراضي الأوكرانية. ويمكن لأوكرانيا أن تعول على دعم إيطاليا ما دام من الضروري تهيئة الظروف لسلام عادل وشامل ودائم، ويمكن لأي واحد مهتم بالعمل من أجل تحقيق تلك الغاية أن يعول علينا.

السيد ماتوشيتش (كرواتيا) (*تكلم بالإنكليزية*): لقد انقضى أكثر من عام ونصف العام منذ أن بدأ الاتحاد الروسي شن حربه العدوانية الوحشية على أوكرانيا. إن العدوان الروسي غير المبرر ومن دون سابق استفزاز على أوكرانيا أثر تأثيرا شديدا على الهياكل الأمنية الإقليمية والعالمية، بما في ذلك ركائز السلامة والأمن النوويين. فقد قوض مبادئ السلامة الإقليمية والسيادة وحق الدول في اختيار مصيرها السياسي بحرية.

توجد تقارير مخيفة عن استمرار تدهور حقوق الإنسان الأساسية في المناطق الأوكرانية المحتلة مؤقتا، من بينها العديد من حالات الاحتجاز والاختفاء القسري والترحيل وتدمير البنية التحتية المدنية. وقد وثق العديد من تقارير الأمم المتحدة أنماطا واسعة الانتشار من عمليات الإعدام والتعذيب وسوء المعاملة لأسرى الحرب والمدنيين على أيدي الاتحاد الروسي.

إن تأثير العدوان الروسي على الأطفال مثير للقلق بشكل خاص. قرأ لنا الوزير كوليبا اقتباسات عاطفية من يوميات المراهقين تصف بشكل أفضل كيفية تأثير العدوان الروسي الوحشي على حياتهم. في السنوات القليلة الماضية، أفادت التقارير أن القوات الروسية اختطفت آلاف الأطفال من المناطق المحتلة مؤقتا في أوكرانيا. وأجبر أكثر من مليون امرأة وطفل ومسن على الفرار هربا من أهوال الحرب.

في عصر انعدام الأمن هذا، فإن العواقب الاقتصادية والاجتماعية للحرب تهدد الازدهار العالمي وتؤثر سلبا على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة وخطة التنمية المستدامة لعام 2030.

كذلك كانت للحرب تداعيات اقتصادية على العديد من المناطق. ومن أكثر الآثار العالمية مأساوية للعدوان الروسي أزمة الغذاء وخطر نقص الأغذية الذي يلوح في الأفق في أجزاء كبيرة من العالم. العدوان على أوكرانيا يؤدي إلى ارتفاع الأسعار وندرة الغذاء والطاقة. ويشكل القرار الذي اتخذته روسيا مؤخرا بعدم تمديد صفقة الحبوب ضربة أخرى للأمن الغذائي في العديد من البلدان، بما في ذلك البلدان النامية. كرواتيا مستعدة للمساعدة في إيجاد اتجاهات جديدة لصادرات الحبوب الأوكرانية. يمكن أن تكون السكك الحديدية الكرواتية وخاصة الموانئ الكرواتية على البحر الأدرياتيكي أحد الطرق البديلة.

إن الحالة الإنسانية في الأراضي الأوكرانية المحتلة مؤقتا تثير قلقا بالغا. وترفض روسيا الامتثال لالتزاماتها بموجب القانون الإنساني الدولي بمنع عمليات الإجلاء وحرية مرور قوافل المساعدة الإنسانية والتقييد الشديد لوصول الآلية الإنسانية المنشأة إلى أسرى الحرب الأوكرانيين والمدنيين الأسرى. ونحث روسيا على تمكين وصول المساعدات الإنسانية إلى السكان المحتاجين إلى المساعدة، بسرعة وأمان وبدون عوائق، ولا سيما في الأراضي المحتلة مؤقتا. ولا يمكن حرمان المحتاجين من تقديم المساعدات.

منذ بداية الغزو الروسي لأوكرانيا، وقفت كرواتيا بحزم قاطع إلى جانب أوكرانيا وشعبها. وحتى الآن، دعمت كرواتيا أوكرانيا بمبلغ 230 مليون يورو تقريبا، وتم تمديد وضع الحماية المؤقتة في كرواتيا ليشمل ما يقرب من 25000 شخص من أوكرانيا. وفوق ذلك، ستستضيف كرواتيا في تشرين الأول/أكتوبر مؤتمرا دوليا للمانحين بشأن إزالة الألغام في أوكرانيا.

أدانت كرواتيا انتهاكات حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي في مناسبات عديدة في المحافل الدولية، بما في ذلك في دورات مجلس حقوق الإنسان والجمعية العامة.

للأسف، لا توجد دلالات على تباطؤ الحرب. في الواقع، يبدو أن السيناريو الأكثر احتمالا الذي نواجهه هو حرب مطولة. ومع أخذ ذلك في الاعتبار، ستظل أهمية استمرار الدعم لأوكرانيا حيوية. وكرواتيا ملتزمة بدعم أوكرانيا ما دام ذلك ضروريا.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لوزير البيئة والمناخ والاتصالات والنقل في أيرلندا.

السيد راين (أيرلندا) (*تكلم بالإنكليزية*): نرحب بالتئام الجمعية العامة مرة أخرى اليوم للتصدي لهجمات روسيا المتكررة على سيادة أوكرانيا وسلامتها الإقليمية.

إن روسيا بغزوها لشبه جزيرة القرم، وتعزيزها للنزعة الانفصالية العنيفة، وغزوها الشامل غير القانوني وغير المبرر لأوكرانيا، ومحاولة الضم غير القانوني لمناطق دونيتسك وخيرسون ولوهانسك وزابوريجيا، أوضحت تجاهلها لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي ولسيادة الدول وسلامتها الإقليمية.

اسمحوا لي أن أدلي بثلاث نقاط.

أولا، إن حرب روسيا الاختيارية ليست حربا على شعب أوكرانيا فحسب، بل أيضا على ميثاق الأمم المتحدة والنظام المتعدد الأطراف.

تسعى روسيا إلى فرض إرادتها على جار مسالم. فقد انتهكت انتهاكا صارخا مبادئ الميثاق المتعلقة بالمساواة في السيادة والسلامة الإقليمية للدول، فضلا عن التزام جميع الدول بالامتناع عن التهديد باستعمال القوة أو استعمالها ضد دولة أخرى. وتدين أيرلندا ذلك إدانة قاطعة، بما في ذلك تهديدات روسيا النووية.

نحن هنا في الجمعية العامة، نعتمد جميعا على النظام الدولي القائم على القواعد كضمان لاستقلالنا وسيادتنا وأمننا. وإذا فشلنا في مساءلة روسيا، وإذا فشلنا في الرد على هجوم روسيا على ميثاق الأمم المتحدة، فسوف نترك العالم مكانا أكثر خطورة بالنسبة لنا جميعا.

يجب أن نظل ملتزمين التزاما كاملا بسيادة أوكرانيا واستقلالها وسلامتها الإقليمية داخل حدودها المعترف بها دوليا. تلك الحدود لم تتغير، واستخدام روسيا للقوة لن يغيرها.

ثانيا، من الضروري احترام القانون الدولي، بما في ذلك القانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان، والتمسك بها تمسكا كاملا.

لقد خاضت الحرب الروسية بتجاهل تام للحياة البشرية. وهاجمت روسيا المدنيين والمدارس والمستشفيات وغيرها من الهياكل الأساسية المدنية الأساسية. ويشمل ذلك استهداف العاملين في المجال الإنساني والمدنيين الفارين من الصراع. لقد عانى المدنيون في الأراضي المحتلة من العنف الجنسي المروع والعنف القائم على نوع الجنس.

تسببت الحرب الروسية في مقتل عشرات الآلاف من الرجال والنساء والأطفال، وأجبرت ملايين آخرين على الفرار من ديارهم التماسا للأمان. وتم ترحيل أكثر من مليون آخرين قسرا إلى روسيا، بما في ذلك آلاف الأطفال الذين اختطفوا في محاولة لحرمان أوكرانيا من المستقبل.

تخاطر الحرب بكارثة بيئية، ليس فقط نتيجة أحداث من قبيل تدمير سد كاخوفكا ولكن أيضا جراء أنشطة روسيا المتهورة حول محطة زابوريجيا للطاقة النووية علينا أن نكون واضحين: يجب أن تأتي حماية المدنيين أولا، ويجب محاسبة روسيا على أفعالها.

ثالثا، إن الحرب العدوانية الروسية تهدد الأمن الغذائي العالمي. إذ يتأثر بها أضعف الناس في العالم بشكل مباشر بزيادة انعدام الأمن الغذائي والاقتصادي بالإضافة إلى ارتفاع تكلفة الطاقة والسلع. إن استعمال روسيا للغذاء كسلاح أمر غير مقبول.

ونؤيد عمل الأمين العام بشأن مبادرة حبوب البحر الأسود. ونأسف أسفا عميقا لقرار روسيا الانسحاب من المبادرة. ونحثها على التوقف عن ممارسة الألعاب والعودة فورا إلى مبادرة حبوب البحر الأسود، ووضعها على أساس مستدام والسماح للحبوب المنقذة للحياة بالوصول إلى من هم بأمس الحاجة إليها.

هذه الحرب من صنع روسيا بالكامل. فكما اختارت روسيا بدء هذه الحرب، يمكنها أن تختار إنهاءها. ندعو روسيا إلى وقف الأعمال القتالية فورا والانسحاب غير المشروط من كامل أراضي أوكرانيا.

وتقف أيرلندا تماما مع شعب أوكرانيا في مواجهة ذلك العدوان الوحشي. ونؤيد الجهود الدؤوبة التي يبذلها الأمين العام وأوكرانيا نفسها لوضع حد للصراع وإحلال السلام الشامل والعادل والدائم، على أساس مبادئ ميثاق الأمم المتحدة.

السيد شتوسين (سلوفينيا) (*تكلم بالإنكليزية*): تؤيد سلوفينيا البيان الذي سيدلي به ممثل الاتحاد الأوروبي، وتود أن تدلي بالملاحظات التالية بصفتها الوطنية.

في وقت سابق من هذا الشهر، تجاوزنا مرور 500 يوم على الحرب الوحشية وغير القانونية في أوكرانيا – وهي علامة تجاهلت عندها دولة أخرى عضو في الأمم المتحدة ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه المتمثلة في المساواة في السيادة والسلامة الإقليمية، وقررت استخدام القوة ضد بلد آخر.

وتدين سلوفينيا مرة أخرى بقوة عمل روسيا العدواني وانتهاكها للقانون الدولي وانتهاكها لسيادة أوكرانيا وسلامتها الإقليمية، لأنها تقوض الأمن العالمي. نرفض بشدة محاولة الضم غير القانوني لمناطق دونيتسك ولوهانسك وخيرسون وزابوريجيا الأوكرانية وكذلك جمهورية القرم وسيفاستوبول المتمتعة بالحكم الذاتي، وما برحنا ملتزمين بسياسة عدم الاعتراف. وأي محاولة لإجراء انتخابات في الأراضي المحتلة ستكون انتهاكا آخر للقانون الدولي.

أود أن أؤكد مجددا دعم سلوفينيا الثابت لسيادة أوكرانيا واستقلالها وسلامتها الإقليمية داخل حدودها المعترف بها دوليا، فضلا عن حقها الأصيل في الدفاع عن النفس. من هذا المنطلق، نحض على الوقف الفوري للأعمال القتالية، وانسحاب القوات الأجنبية من الأراضي المحتلة واستعادة السلام والاستقرار في المنطقة.

وما زلنا نشعر بالجزع إزاء الآثار المدمرة والبعيدة المدى لتلك الحرب على الشعب الأوكراني. ويلتمس ملايين اللاجئين المأوى في الخارج. لا يستطيع ملايين الأشخاص في أوكرانيا الوصول إلى المتطلبات الأساسية، وفقد الآلاف حياتهم كنتيجة مباشرة للأعمال القتالية. ويجب أن نعطي الأولوية لرفاه وسلامة السكان المدنيين المتضررين وأن نكفل إمكانية الحصول على المساعدة الإنسانية.

ويتعرض العديد من النساء والأطفال المشردين داخليا لخطر الاتجار بالبشر والاستغلال والعنف الجنسي المرتبط بالنزاعات. لقد أعطت سلوفينيا دائما الأولوية لاستجابتها الإنسانية لمحنة الأطفال عندما تتعرض طفولتهم لخطر الانتهاء قبل الأوان. لذلك يسعدنا أن بوسعنا أيضا تلبية نداء الأطفال الأوكرانيين من خلال تقديم الدعم النفسي والاجتماعي للشباب من كييف وبوشا وإيربين.

لا تنتهي آثار الحرب داخل حدود أوكرانيا أو أوروبا. كانت مبادرة حبوب البحر الأسود حيوية في التخفيف من أثارها على الأمن الغذائي العالمي وتوفير الأمل للأشخاص الذين هم بأمس الحاجة إلى الغذاء. ونشعر بقلق عميق إزاء قرار روسيا إنهاء تنفيذ المبادرة.

كما ذكر الأمين العام بالأمس، فإن الآثار العالمية فورية على أسعار الأغذية ويشعر بها أكثر الناس الذين يواجهون الجوع بالفعل. وتشيد سلوفينيا بالأمم المتحدة وتركيا على جهودهما في التوسط في المبادرة، وندعو روسيا إلى إعادة النظر في قرارها وتجديد مبادرة حبوب البحر الأسود.

تمتد المخاوف العالمية أيضا إلى سلامة المنشآت النووية في أوكرانيا. ونؤيد جميع الجهود التي تبذلها الوكالة الدولية للطاقة الذرية للحد من مخاطر الحوادث النووية، وندعو جميع الأطراف إلى تنفيذ تدابير السلامة.

وتدين سلوفينيا الهجمات المتعمدة والمتكررة والمستهدفة على الهياكل الأساسية المدنية والحيوية التي يشنها الجيش الروسي، والتي تشكل انتهاكا واضحا للقانون الإنساني الدولي. إن الأضرار البيئية الهائلة التي نشهدها ستبقى في أوكرانيا وخارجها لسنوات وعقود قادمة.

إن بلدي مناصر قوي لمكافحة الإفلات من العقاب وضمان مساءلة مرتكبي الفظائع، بما في ذلك تلك المرتكبة في أوكرانيا. ومن

الجدير ذكره أن سلوفينيا استضافت في مايو/أيار مؤتمرا دبلوماسيا أسفر عن اعتماد اتفاقية ليوبليانا – اتفاقية لاهاي للمساعدة القانونية المتبادلة بشأن التعاون الدولي في التحقيق في جرائم الإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب ومقاضاة مرتكبيها. وندعو جميع البلدان إلى أن تصبح أطرافا في تلك الاتفاقية في أقرب وقت ممكن.

تمثل الدبلوماسية والحوار والتفاوض الوسيلة الوحيدة العملية لإنهاء هذا الصراع. ونعتقد أن مبادرات السلام مثل بعثة السلام التي اضطلع بها مؤخرا القادة الأفارقة تمثل إسهاما مهما في تحقيق تلك الغاية أيضا.

وأود أن أختتم بياني بالتأكيد مجددا على دعم سلوفينيا الثابت لجهود الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى التي تعمل من أجل التوصل إلى حل سلمي للحرب في أوكرانيا. وما زلنا نقف متضامنين مع شعب أوكرانيا، الذي تغيرت حياته بشكل لا رجعة فيه بسبب هذه الحرب العبثية.

السيد كوليت (مملكة هولندا) (*تكلم بالإنكليزية*): تؤيد مملكة هولندا البيان الذي سيدلي به ممثل الاتحاد الأوروبي.

في البداية، اسمحوا لي أن أعلن بوضوح أن مملكة هولندا راسخة في دعمها لاستقلال أوكرانيا وسيادتها، وسلامتها الإقليمية داخل حدودها المعترف بها دوليا وحريتها الديمقراطية.

وكما أمرت محكمة العدل الدولية، بأثر ملزم، وكما ذكرت الجمعية العامة بطريقة واضحة وضوح الشمس، يجب على الاتحاد الروسي أن يعلق فورا عملياته العسكرية ضد أوكرانيا وأن يسحب قواته. ليس هناك أدنى شك في ما يجب القيام به لوقف هذه الحرب، ويجب القيام به على الفور.

ما زالت مملكة هولندا تشعر بقلق عميق إزاء الانتهاكات المستمرة والواسعة النطاق لحقوق الإنسان في الأراضي المحتلة مؤقتا في أوكرانيا، ونحن نقدر تقديرا عميقا العمل الذي قامت به الأمم المتحدة لتوثيق النتائج وإعداد التقارير. ونجد بالتحديد تقارير مثيرة للقلق، أولا، التقارير الصادرة عن لجنة التحقيق الدولية المستقلة التابعة للأمم المتحدة بشأن أوكرانيا والتي تفيد بأن قوات الأمن الروسية رحلت المدنيين ونقلتهم قسرا، بمن فيهم الأطفال، من مناطق خيرسون وزابوريجيا ودونيتسك ولوهانسك إلى شبه جزيرة القرم والأراضي الروسية. وتشكل تلك الأعمال انتهاكات جسيمة للقانون الدولي. ونحض الاتحاد الروسي على الوقف الفوري لترحيل الأشخاص ونقلهم على نحو غير قانوني، بمن فيهم الأطفال، وضمان السماح للجميع بالعودة إلى ديارهم. وفي ذلك السياق، نرحب بأمر الاعتقال الصادر عن المحكمة الجنائية الدولية.

ثانيا، نشعر بالقلق إزاء التقارير التي تفيد بوقوع عمليات إعدام بإجراءات موجزة وتعذيب وسوء معاملة واحتجاز تعسفي واختفاء قسري للمدنيين على أيدي القوات الروسية، كما ذكرت بعثة الأمم المتحدة لرصد حقوق الإنسان في أوكرانيا. إن الإفلات من العقاب ليس خيارا. لذلك نؤيد السلطات الأوكرانية والمحكمة الجنائية الدولية في المحاكمة على الجرائم الدولية والفصل فيها.

علاوة على ذلك، نحن فخورون باستضافة المركز الدولي للمحاكمة على جريمة العدوان على أوكرانيا، وهو خطوة هامة نحو إنشاء محكمة للعدوان. ونفخر بنفس القدر باستضافة سجل الأضرار الناجمة عن عدوان الاتحاد الروسي على أوكرانيا، وهي خطوة أولى نحو آلية تعويض كاملة.

لا بد لي أيضا من التشديد هنا على أهمية الحفاظ على الدعم السياسي والمالي المستدام لمسارات المساءلة تلك والحاجة إلى التنسيق الفعال لتلك المسارات، في جملة أمور، منها فريق الحوار.

ثالثا، نشعر أيضا بقلق عميق إزاء آخر محاولة قام بها الاتحاد الروسي لاستخدام الغذاء كسلاح بعرقلة استمرار مبادرة حبوب البحر الأسود. ومن المهم أن نلاحظ أن هولندا ما فتئت تيسر عبور الأسمدة الروسية من خلال برنامج الأغذية العالمي إلى البلدان المحتاجة في إطار مبادرة حبوب البحر الأسود. لذلك ندعو روسيا، إلى إعادة العمل بصفقة الحبوب بدون أي تأخير، حتى لا تؤدي إلى تفاقم انعدام الأمن الغذائي العالمي.

في الختام، لقد حان وقت تنفيذ القرارات التي اتخذتها الجمعية العامة والتي تؤكد السلامة الإقليمية لأوكرانيا ووحدتها داخل حدودها المعترف بها دوليا. سنواصل دعم أوكرانيا لمساعدتها في الدفاع عن نفسها والتغلب على العدوان الروسي طالما دعت الحاجة.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة لممثل الاتحاد الأوروبي، بصفته مراقبا.

السيد سكوغ (الاتحاد الأوروبي) (*تكلم بالإنكليزية*): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء.

تؤيد هذا البيان البلدان المرشحة مقدونيا الشمالية والجبل الأسود وألبانيا وأوكرانيا وجمهورية مولدوفا والبوسنة والهرسك، والبلد المرشح المحتمل جورجيا، وتؤيده أيضا أذربيجان وسان مارينو.

أرحب كثيرا بفرصة مخاطبة الجمعية العامة بشأن حالة الأراضي المحتلة مؤقتا في أوكرانيا. في 23 شباط/فبراير من العام الماضي، أجرينا آخر مناقشة في إطار هذا البند من جدول الأعمال)انظر A/76/PV.58)، عشية غزو روسيا الشامل لجارتها. في ذلك الوقت، كان وفدها لا يزال ينكر خطة موسكو لغزو أوكرانيا واحتلالها بالكامل. ومنذ ذلك الحين، مر أكثر من 500 يوم من الموت والدمار.

يكرر الاتحاد الأوروبي إدانته الحازمة لحرب روسيا العدوانية غير المبررة ومن دون سابق استفزاز، التي تشكل انتهاكا واضحا للقانون الدولي، بما في ذلك ميثاق الأمم المتحدة وقرارات الجمعية العامة.

وهذه المناقشة لا تتعلق بأوكرانيا فحسب، بل أيضا بكل بلد مستقل في هذه القاعة. إنها تتعلق باحترام سيادة جميع الدول وسلامتها الإقليمية.

أود أن أدلي بثلاث نقاط في بياني تتعلق أولا محاولات روسيا تغيير حدود أوكرانيا المعترف بها دوليا بالقوة؛ ثانيا، حالة حقوق الإنسان المقلقة للغاية في الأراضي المحتلة مؤقتا؛ وثالثا، الحاجة إلى المساءلة الكاملة.

طوال فترة الأشهر السبعة عشر الماضية، حاولت روسيا مرة أخرى وفشلت مرة أخرى في تغيير حدود أوكرانيا المعترف بها دوليا بالقوة. نكرر إدانتنا ورفضنا القاطع لمحاولة روسيا الضم غير القانوني لمناطق دونيتسك ولوهانسك وخيرسون وزابوريجيا الأوكرانية. وتلك المحاولات غير القانونية ليس لها أي قوة دائمة أو قانونية في القانون الدولي. وكما في حالة شبه جزيرة القرم وسيفاستوبول، فإننا لا نعترف ولن نعترف أبدا بمحاولات الضم غير القانونية تلك، ونحث جميع أعضاء الأمم المتحدة على أن يحذوا حذونا، تماشيا مع ميثاق الأمم المتحدة والقرار الذي اتخذته الأغلبية الساحقة من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة في تشرين الأول/أكتوبر (القرار دإط–4/11).

يمثل القرار الذي اتخذته مؤخرا لجنة الانتخابات المركزية الروسية بإجراء ما يسمى بالانتخابات في الأراضي الأوكرانية التي تحتلها القوات المسلحة مؤقتا انتهاكا خطيرا آخر للقانون الدولي. إذ أن روسيا ليس لديها أي أساس مشروع لأي عمل من هذا القبيل على أراضي أوكرانيا.

وتثير حالة حقوق الإنسان في الأراضي المحتلة مؤقتا قلقا بالغا. خلصت آليات المراقبة الدولية، بما في ذلك بعثة الأمم المتحدة لمراقبة حقوق الإنسان في أوكرانيا ولجنة الأمم المتحدة الدولية المستقلة للتحقيق بشأن أوكرانيا، إلى ما مفاده أن روسيا ارتكبت مجموعة واسعة من انتهاكات القانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان في أوكرانيا. وتشمل تلك الانتهاكات الهجمات العشوائية وكذلك الهجمات المتعمدة ضد المدنيين والأعيان المدنية، وعمليات الإعدام بإجراءات موجزة منهجية واسعة النطاق، والتعذيب وسوء المعاملة والاحتجاز غير القانوني، فضلا عن ظروف الاحتجاز اللاإنسانية، والاغتصاب وغيره من أشكال العنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس، والنقل والترحيل القسريين، بما في ذلك نقل ترحيل الأطفال. وكثير من هذه الجرائم يُرقى إلى جرائم الحرب.

يوثق التقرير الأخير الصادر عن مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان بشأن احتجاز المدنيين 864 حالة احتجاز تعسفي للمدنيين ارتكبتها روسيا و 77 حالة إعدام بإجراءات موجزة

للمدنيين، ويخلص إلى أن السلطات الروسية تورطت في تعذيب وإساءة معاملة المحتجزين المدنيين على نطاق واسع.

وعلاوة على ذلك، يدرج تقرير الأمين العام عن حالة الأطفال في الصراعات المسلحة (A/77/895) الجيش الروسي والجماعات المسلحة المرتبطة به بوصفه أحد مرتكبي الانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال. ندين بأشد العبارات ترحيل روسيا غير القانوني للأطفال الأوكرانيين وغيرهم من المدنيين ونقلهم إلى روسيا وبيلاروسيا. ويجب على روسيا وبيلاروسيا ضمان عودتهم الآمنة فورا.

نعرب عن دعمنا الكامل لعمل الأمم المتحدة لرصد انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان والإبلاغ عنها ودعم الجهود الرامية إلى تحقيق المساءلة. ندعو روسيا إلى التمسك بالقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي. ويجب أن تمكن من الوصول الكامل والآمن ومن دون عوائق للمساعدات الإنسانية عبر الخطوط الأمامية وأن تتوقف عن حجب المعونة عن المحتاجين في المناطق غير الخاضعة لسيطرة الحكومة.

أخيرا، ما برح الاتحاد الأوروبي ملتزما التزاما راسخا بضمان محاسبة روسيا على حربها العدوانية ضد أوكرانيا. وقد بدأ المركز الدولي للمحاكمة على جريمة العدوان ضد أوكرانيا عمليات الدعم في لاهاي. وسيستمر العمل على إنشاء محكمة للمحاكمة على جريمة العدوان على أوكرانيا.

نرحب باعتماد اتفاقية ليوبليانا – لاهاي بشأن التعاون الدولي في التحقيق في جرائم الإبادة الجماعية والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية وجرائم الحرب وغيرها من الجرائم الدولية ومحاكمة مرتكبيها، ونهيب بجميع البلدان أن تصبح أطرافا في الاتفاقية في أقرب وقت ممكن. ونرحب بإنشاء سجل مجلس أوروبا للأضرار الناجمة عن عدوان الاتحاد الروسي على أوكرانيا وندعو إلى مواصلة العمل في هذا الصدد، تماشيا مع القرار دإط-5/11.

نحن راسخون في دعمنا لاستقلال أوكرانيا وسيادتها وسلامتها الإقليمية داخل حدودها المعترف بها دوليا وحقها الأصيل في الدفاع عن النفس ضد العدوان الروسي. وسيدعم الاتحاد الأوروبي أوكرانيا ما دامت بحاجة إلى السلام الشامل والعادل والدائم، والاتحاد ملتزم أكثر من أي وقت مضى بإحلال السلام الشامل والعادل والدائم، وذلك تماشيا مع ميثاق الأمم المتحدة وقرارات الجمعية العامة.

دونيتسك هي أوكرانيا، ولوهانسك هي أوكرانيا، وخيرسون هي أوكرانيا، وزابوريجيا هي أوكرانيا، وشبه جزيرة القرم هي أوكرانيا. لذلك لن يقبل العالم محاولة روسيا الاستيلاء على الأراضي، وسيحاسب المعتدي.

السيد الشحي (عُمان): يشرفني أن ألقي هذا البيان باسم دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وهي دولة الإمارات العربية المتحدة، ومملكة البحرين، والمملكة العربية السعودية، ودولة قطر، ودولة الكويت، وبلدي سلطنة عمان.

تتابع دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية باهتمام بالغ تطورات الأوضاع على الساحة الأوكرانية، لا سيما الجوانب الإنسانية في ظل زيادة أعداد اللاجئين والنازحين والخسائر في الأرواح التي طالت المدنيين، لا سيما النساء والأطفال، بالإضافة إلى الأضرار التي لحقت بالبنى التحتية.

وتؤكد دول مجلس التعاون على مواقفها الثابتة الداعية إلى الالتزام بالمبادئ الراسخة للقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة التي تحكم العلاقات بين الدول، والقائمة على احترام سيادة الدول وسلامتها الإقليمية، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، واحترام علاقات حسن الجوار. ونشير في هذا الإطار إلى المادة الثانية من الميثاق التي تُوجب على الدول الأعضاء تسوية المنازعات الدولية بالوسائل السلمية، والامتناع عن استخدام القوة، أو التهديد باستخدامها في العلاقات الدولية. كما تؤكد دول مجلس التعاون على أن حل النزاعات والخلافات يكمن في الاحتكام إلى الحوار والمفاوضات وتسوية النزاعات والخلافات بالطرق السلمية والدبلوماسية.

تتمتع سائر دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية بعلاقات ودية مع كافة الأطراف، وتشجع الجهود الدولية والإقليمية المبذولة لحل

هذه القضية، وفقا لأحكام القانون الدولي وعلى أساس مبادئ الأمم المتحدة الواردة في الميثاق. كما تشيد دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية بالجهود المبذولة من قبل الدول التي استضافت اللاجئين من مناطق النزاع.

تدعو دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية كافة الأطراف إلى الالتزام بتعهداتها وفقا لأحكام القانون الدولي والقانون الإنساني الدولي فيما يتعلق بحماية المدنيين بالامتناع عن استهداف أو تدمير أي أعيان مدنية. كما تُذكر بالتزاماتها وفقا لأحكام القانون الإنساني الدولي فيما يتعلق بالأسرى والجرحى والمفقودين وتسهيل الوصول السريع والآمن للمساعدات الإنسانية لكافة المحتاجين واحترام وحماية العاملين في المجال الطبي والإنساني.

ختاما، وباسم الدول الأعضاء في مجلس التعاون لدول الخليج العربية، لا يسعنا سوى الإشادة بالجهود الحثيثة التي تبذلها الأمم المتحدة والمنظمات الإنسانية للاستجابة العاجلة للاحتياجات الإنسانية الطارئة للمدنيين. وفي هذا الصدد، تعرب الدول الأعضاء في مجلس التعاون لدول الخليج العربية عن أسفها لعدم تجديد مبادرة البحر الأسود لنقل الحبوب، حيث لم تمثل بعدا إنسانيا من حيث ضمان استقرار الأسعار والأمن الغذائي لشعوب العالم فحسب، لا سيما في الدول النامية، بل كانت تمثل أيضا إمكانية العمل الدبلوماسي في تأسيس اتفاق يعود بالنفع على العالم.

وإذ تشيد دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية بجهود الأمين العام المؤخرة الرامية إلى تجديد ولاية المبادرة من خلال إيجاد حلول ملموسة لضمان استمرار مشاركة الأطراف المعنية بالمبادرة، فإنها تشجع جميع الأطراف على العودة إلى الحوار، مما يسهم في تجديد مبادرة البحر الأسود لنقل الحبوب، كونها تظل مبادرة حيوية للأمن الغذائي العالمي.

السيدة شان فالفيردي (كوستاريكا) (*تكلمت بالإسبانية*): عقد مجلس الأمن بعد ظهر أمس إحاطة رفيعة المستوى بشأن أوكرانيا (انظر S/PV.9380). وكانت تلك الجلسة بمثابة فرصة لمناقشة آخر التطورات على أرض الواقع التي حدثت بعد ما يزيد قليلا عن 500 يوم من غزو الاتحاد الروسي لأوكرانيا.

لقد تلقينا معلومات مستكملة عن العديد من القضايا، ولكن برزت واحدة منها بسبب غيابها، وهي التدابير الملموسة والفورية اللازمة لإنهاء هذه الحرب. فعلى الرغم من مرور أكثر من 500 يوم، لا توجد حتى الآن خطة لوقف إطلاق النار أو لسحب الاتحاد الروسي قواته وإخلاء الأراضي المحتلة. هذا الصمت لا يبقي على حالة خطيرة ذات إمكانية حقيقية للتصعيد إلى أبعاد نووية فحسب بل يضر أيضا بالذين يتحملون عواقب ذلك النزاع المروع.

وفي الوقت نفسه، استمر الإنفاق العسكري في التصاعد لأعلى المستويات التاريخية، إلى جانب زيادة المعروض من المعدات العسكرية الحديثة برا وبحرا وجوا. وكلما زاد إنتاج الأسلحة، زاد العدد الذي يستعصي حتى على جهودنا الأكثر صرامة في مجالي الإدارة والمراقبة.

إن كوستاريكا تقدر نضال أوكرانيا المشروع ضد العدوان الروسي تقديرا لا لبس فيه. إلا أننا نشعر بالانزعاج والفزع إزاء نقل الذخائر العنقودية إلى أوكرانيا. إن الذخائر العنقودية لا تكسب الحروب. بل هي تلحق أضرارا جسيمة بالمدنيين والأجيال المقبلة من خلال تلويث الأراضي الزراعية والملاعب والساحات بالمتفجرات التي تشكل تهديدا للأطفال والمزارعين الآمنين على حد سواء. والقول بأن الأضرار والمعاناة الطويلة الأجل ستؤثر في الغالب على المدنيين ليس مبالغة. إننا نحث جميع الدول التي لم توقع بعد على اتفاقية الذخائر العنقودية على أن تفعل ذلك وأن تضع حدا لاستخدام هذه الأسلحة وإنتاجها ونقلها وتخزينها.

وتعرب كوستاريكا عن أسفها لتعليق روسيا مبادرة البحر الأسود لنقل الحبوب. إننا نعتقد بشكل راسخ أن لهذا الصراع آثارا تتجاوز حدود أوكرانيا. فهي تمتد إلى انعدام الأمن الغذائي لدول داخل وخارج أفريقيا والشرق الأوسط وآسيا، والتي تعتمد على القمح الأوكراني. ويؤثر هذا النزاع على الميزانيات الوطنية التي تعاني أصلا من ضغوط

بسبب الجائحة العالمية، والتي تخوض الآن بتهور في سوق الأسلحة العالمية، والدول القريبة من مناطق النزاع، التي تتدافع لتأمين تحالفات قد توفر أو لا توفر الأمان في نهاية المطاف.

إن من الضروري التفاوض بشكل عاجل على وقف لإطلاق النار في أوكرانيا. وينبغي أن يتبع ذلك انسحاب سريع للقوات الروسية. وسيكون عندئذ من الأهمية بمكان تحديد أكثر الوسائل فعالية لإصلاح ذلك الخرق الأخير في عباءة المصداقية التي لا تزال تحمي أجزاء من نظامنا المتعدد الأطراف. فلهذا الخرق آثار خطيرة على الملايين الذين يعيشون وسط العنف، حيث تُنتهك حقوقهم ويعانون من انعدام الأمن الغذائي وأمن الطاقة في المناطق المنكوبة بالنزاع داخل أوكرانيا وخارجها. لا يمكننا تحمل إضاعة المزيد من الوقت؛ فهذا ترف يفوق إمكانياتنا.

السيد فينافيسر (ليختنشتاين) (*تكلم بالإنكليزية*): كانت آخر مرة بدأت فيها الجمعية العامة النظر في هذا البند من جدول الأعمال في 23 شباط/فبراير 2022 (انظر A/76/PV.58). لقد اجتمعنا عندما كانت دولة عضو في الجمعية على وشك القيام بغزو واسع النطاق لدولة عضو أخرى، وذلك في انتهاك صارخ للمبادئ الأساسية للمنظمة وميثاقها.

وبعد مرور قرابة 18 شهرا، فإن عنوان هذا البند من جدول الأعمال لا يقل أهمية، ولكن نطاقه الإقليمي، للأسف، بات أكثر أهمية بكثير. واسمحوا لي أن أؤكد من جديد مرة أخرى دعم ليختنشتاين القوي لاستقلال أوكرانيا وسيادتها وسلامتها الإقليمية، وحرمة جميع حدودها. إننا ندين جميع محاولات ضم أي جزء من أوكرانيا ولن نعترف بها.

إن العدوان الشامل على أوكرانيا لم يؤد إلا إلى زيادة أهمية شبه جزيرة القرم بالنسبة لسلامة أراضي أوكرانيا ووضعها كجزء لا يتجزأ من هذا البلد.

وقد تصدت الجمعية بقوة للعدوان الروسي على أوكرانيا منذ شباط/فبراير من العام الماضي. إن مشاريع القرارات الستة التي اعتُمدت كجزء من الدورة الاستثنائية الطارئة الحادية عشرة (القرارات A/ES-11/1-6) قد بينت بوضوح الإرادة السياسية الجماعية لأعضاء الأمم المتحدة في معارضة العدوان على أوكرانيا، والمطالبة بالمساءلة عن الجرائم المرتكبة، وتحديد معالم السلام العادل، تمشيا مع مبادئ ميثاق الأمم المتحدة.

ويوضح تاريخ هذا البند من جدول الأعمال أن العدوان على أوكرانيا لم يبدأ في العام الماضي. فيجب أن نلقي نظرة صادقة على أفعالنا وإغفالاتنا السابقة في هذا الصدد، وكذلك على عواقبها. وكان الرد الوديع للجمعية على غزو شبه جزيرة القرم وضمها في عام 2014 قد ساعد للأسف في تهيئة الظروف لغزو روسيا الواسع النطاق في عام 2022. لا ينبغي لأي دولة أو شعب أن يتحمل ما تحملته أوكرانيا، خاصة منذ شباط/فبراير من العام الماضي. إن الميثاق يوفر حماية واضحة من العدوان نحن ملزمون بإنفاذها، سواء في سياق أوكرانيا أو فيما يتعلق بأي حدث في المستقبل.

وقد وضعنا رد الجمعية على الغزو الشامل حتى الآن على الطريق الصحيح لمنع تكرار أخطاء عام 2014. فقد أكدت الجمعية من جديد عدم مشروعية العدوان وحددت المعايير الدنيا التي يمكن أن يقوم عليها سلام شامل وعادل ودائم. وطالبت الجمعية بالانسحاب الكامل لجميع القوات العسكرية الروسية من أراضي أوكرانيا داخل حدودها المعترف بها دوليا والتقيد الكامل من الأطراف بالتزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني. وللمضي قدما، يجب أن نتمسك بالمادة 1 من الميثاق، التي تحدد الحتميات المزدوجة المتمثلة في قمع أعمال العدوان وتقرير المصير للشعوب كوسيلة لتعزيز السلام. ونتيجة لقرار الجمعية بأن روسيا قد ارتكبت أعمالا عدوانية ضد أوكرانيا، يجب مساءلة القيادة الروسية عن جريمة العدوان. ولذلك ينبغي للجمعية العامة أن توصي بإنشاء محكمة دولية خاصة لجريمة العدوان على أساس اتفاق يُبرم بين أوكرانيا والأمم المتحدة. وليس فقط من أجل أوكرانيا بل والأهم من ذلك النظام القانوني الدولي بشكل عام، علينا تأكيد حقيقة أن الجريمة ليست فقط الطريقة التي شُنت بها الحرب ولكن شن الحرب في حد ذاته. إن محاسبة المسؤولين هو استثمار ضروري في سيادة القانون وحماية الميثاق.

ومن الأمور الأساسية أيضا إعادة النظر في المبدأ الأساسي لتقرير المصير. ففي عام 2014 لم تتصد الجمعية بشكل فعال لرواية روسيا بأن بعض أجزاء أوكرانيا ليست أوكرانية مثل غيرها، وبالتالي فإن سلامة أراضي أوكرانيا قابلة للتفاوض. وهذا على الرغم من أن قرار روسيا بضم شبه جزيرة القرم ألغى أجزاء من اتفاقات مينسك، وخاصة تلك المتعلقة بالحكم الذاتي المحلي. إن استثماراتنا في سيادة القانون والحكم الشامل للجميع ليست استثمارات في السلام المستدام فحسب، بل هي للتصدي لمحاولات تقويض السيادة والسلامة الإقليمية وتقرير المصير.

إن هذا الأسبوع، الذي بدأ أمس باليوم العالمي للعدالة الدولية والذكرى السنوية لإسقاط رحلة الخطوط الجوية الماليزية إم إتش – 17، بالإضافة إلى إعلان روسيا المقلق عن إنهاء مبادرة البحر الأسود لنقل الحبوب، يوضح طائفة كبيرة من التحديات التي تواجهها أوكرانيا وآثارها على العالم. واليوم نؤكد من جديد دعمنا الكامل لأوكرانيا وللمبادئ المنصوص عليها في الميثاق، ونتطلع إلى العمل مع جميع الدول الأعضاء لضمان العدالة والمساءلة وتقرير المصير، بل والسلام.

السيد أونال (تركيا) (*تكلم بالإنكليزية*): لقد انقضى أكثر من 500 يوم على بدء الحرب في أوكرانيا. لقي آلاف المدنيين حتفهم. وأُجبر الملايين على الفرار من ديارهم وأصبحوا لاجئين أو مشردين داخليا. وتقطعت السبل بالعديد منهم في المناطق المتضررة من النزاع. وبلغت تكلفة الأضرار المادية الآن بلايين الدولارات. وخسائر الحرب الفادحة على النساء والأطفال بصفة خاصة هي مثار قلق بالغ.

لقد كان موقف تركيا واضحا وثابتا منذ البداية. فما زلنا ملتزمين باستقلال أوكرانيا وسيادتها وسلامتها الإقليمية. وقد قمنا أيضا منذ اليوم الأول بتنشيط الجهود الدبلوماسية وحاولنا المساعدة في إيجاد حل سياسي عادل للأزمة. لقد دافعنا عن حرية الحركة للأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى في تقديم المساعدة الإنسانية. وكما هو الحال الآن، فإن تثبيت المساءلة هو أيضا أمر بالغ الأهمية لردع ومنع انتهاكات القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان. إننا ندعو جميع الأطراف إلى إجراء تحقيقات عادلة وفورية ونزيهة في جميع مزاعم الانتهاكات ومحاسبة مرتكبيها.

ولا تزال الحرب المستمرة تتسبب في تداعيات سلبية على أسعار الطاقة، وتعطل سلسلة التوريد، وانعدام الأمن الغذائي العالمي. لقد كان لمبادرة البحر الأسود لنقل الحبوب تأثير في تحقيق استقرار أسعار الحبوب وساهمت في الأمن الغذائي على الصعيد العالمي لمدة عام تقريبا. ونأمل أن يكون التعليق الحالي للمبادرة مؤقتا وأن تُستأنف عملياتها بأسرع ما يمكن من خلال تلبية احتياجات وتوقعات جميع الأطراف المعنية.

لا يزال ضمان السلامة والأمن في محطة زابوريجيا للطاقة النووية وحولها مسؤولية حساسة، وخاصة بعد تدمير محطة كاخوفكا للطاقة الكهرمائية. لذلك يجب تجنب أي إجراء يمكن أن يؤدي إلى التصعيد حول المحطة.

وفي الختام، أود أن أكرر الإعراب عن رأينا الذي طالما تمسكنا به بأنه لا يمكن تحديد مسار النزاع وحله من خلال ديناميات ساحة المعركة وحدها. فيجب إعطاء الأولوية للدبلوماسية، وينبغي أن تكون جزءا لا يتجزأ من جميع الجهود الرامية إلى إنهاء هذه الحرب المدمرة وصياغة العناصر لسلام عادل وقابل للاستمرار.

السيدة رودريغيس مانسيا (غواتيمالا) (*تكلمت بالإسبانية*): أعرب عن تقديري لعقد هذه المناقشة الهامة. إن عدوان روسيا دون سابق استفزاز وغير المبرر على أوكرانيا هو أكبر تحد للسلم والأمن الدوليين منذ نهاية الحرب العالمية الثانية. منذ بدء العدوان الروسي على أوكرانيا وغواتيمالا تدين بقوة في مختلف المحافل أعمال روسيا ضد السلامة الإقليمية لأوكرانيا وسكانها، والتي تشكل انتهاكا واضحا لميثاق الأمم المتحدة. وبوصف غواتيمالا عضوا مؤسسا للأمم المتحدة فإنها تعلق أهمية قصوى على الميثاق، ذلك لأنه يحدد أسمى المثل العليا لتعددية الأطراف، ويعزز المبادئ الأساسية للقانون الدولي، ويحترم المساواة في السيادة والسلامة الإقليمية والاستقلال السياسي للدول ومبدأ عدم التدخل في شؤونها الداخلية، وكلها أمور يجب على جميع الدول الأعضاء التقيد بها.

لقد أدنا انتهاكات روسيا الصارخة للقانون الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان، والتي تسببت في خسائر لا داعي لها في الأرواح، بما في ذلك الرجال والنساء والأطفال، وجميعهم ضحايا لعمل غير مبرر لا يزال يهدد المنطقة والاستقرار والأمن العالميين. وبالتالي فقد شاركت غواتيمالا في تقديم جميع القرارات ذات الصلة المقدمة إلى الجمعية العامة وهيئات دولية أخرى، بما في ذلك قرار مجلس حقوق الإنسان 49/1، الذي أنشأ لجنة التحقيق الدولية المستقلة المعنية بأوكرانيا، والتي تهدف إلى التحقيق في جميع انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان وانتهاكات القانون الدولي الإنساني في سياق عدوان الاتحاد الروسي على أوكرانيا منذ عام 2014.

بالإضافة إلى ذلك، شاركت غواتيمالا في تيسير المبادرة التي أوصت في الجمعية العامة بإنشاء سجل دولي للأضرار ليكون بمثابة سجل وثائقي للأدلة والمعلومات للمطالبات المتعلقة بالأضرار أو الخسائر أو الإصابات لجميع الأشخاص الطبيعيين والاعتباريين المعنيين. ولذلك نحن نؤيد صيغة السلام التي قدمتها أوكرانيا، والتي تهدف إلى تحقيق سلام وأمن شاملين وعادلين ومستدامين على أساس مبادئ ميثاق الأمم المتحدة. كما أننا نؤيد منهاج عمل القرم، الذي يمثل بوضوح استعداد المجتمع الدولي للاحتشاد واتخاذ خطوة حاسمة نحو تشجيع الانسحاب من الأراضي المحتلة واستعادة سيطرة أوكرانيا عليها. علاوة على ذلك، نحن نؤيد إنشاء محكمة خاصة للعدوان الروسي على أوكرانيا على أساس اتفاق يُبرم بين أوكرانيا والأمم المتحدة، وهو خيار له ميزة إضفاء أقصى قدر من الشرعية، لأن التوصية بإنشاء المحكمة تقع ضمن اختصاص الجمعية العامة، استنادا إلى اختصاصها القانوني وتمشيا مع عدة سوابق.

إن واجب منع هذه الأعمال اللاإنسانية والمعاقبة عليها يقع على عاتقنا جميعا كدول أعضاء في المنظمة، ولا سيما الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن، الذين تقع على عاتقهم التزامات ومسؤوليات خاصة تتعلق بصون السلم والأمن الدوليين. وفي هذا الصدد، وبوصف غواتيمالا دولة تحترم القانون الدولي ولديها رغبة قوية في تحقيق السلام، فإنها تدعو إلى إعطاء الأولوية للدبلوماسية بغية منع حدوث تصعيد أكبر للنزاع تكون له عواقب وخيمة على نطاق عالمي. ونكرر أيضا التأكيد على أهمية السعي إلى إيجاد حل سلمي للأزمة مع احترام سيادة جميع البلدان وسلامتها الإقليمية وحقوق الإنسان وأمنها.

وفي الختام، تود غواتيمالا أن تعرب عن دعمها للحياة وللسلم والأمن الدوليين، مع التزام راسخ بترك عالم أفضل للأجيال المقبلة. ولهذا السبب نقدر بشكل خاص البيان الذي أدلى به وزير خارجية أوكرانيا هذا الصباح ونقل فيه التجارب التي سجلها الشباب الأوكرانيون في مذكراتهم. آمل أن تكون تلك السرديات مصدر إلهام ونداء عاجل للجميع.

السيد خوجا (ألبانيا) (*تكلم بالإنكليزية*): في عام 2008، وفي محاولة لتأكيد نفوذها والتعافي من آثار سقوط جدار برلين، احتلت روسيا بعض أجزاء أراضي جورجيا في حرب قصيرة ولكنها وحشية. سارع العالم إلى التعويض باستخدام الآليات القائمة، معتقدا أنه من خلال استيعاب المظالم الروسية سيتم إيجاد حلول سلمية. وبعد ست سنوات ذهبت روسيا للصيد مرة أخرى، فقد زادت شهيتها. من يُسمون بالرجال الخضر الصغار في الجيش الروسي احتلوا شبه جزيرة القرم وبعض الأجزاء الأخرى من الأراضي الأوكرانية. ورفعت روسيا علما في شبه جزيرة القرم وقالت، "هذه لي". لقد أخطأ العالم في عدم اعتبار تلك التحركات مقدمة للعدوان العسكري الروسي الواسع النطاق على أوكرانيا، الذي بدأ في 24 شباط/فبراير من العام الماضي. والباقي معروف، ولا تزال فصوله تتوالى أمام أعيننا.

وبينما أُخذ مجلس الأمن رهينة وأصيب بالشلل، أدانت الجمعية العامة بشكل مطلق العدوان العسكري الذي شنته روسيا على أوكرانيا دون مبرر ودون سابق استفزاز وحددت الطريق نحو سلام عادل وشامل. لكن ذلك لم يوقف الحرب – الحرب التي تسببت في معاناة لا يمكن تصورها، وبعواقب مدمرة لا تقتصر على أوكرانيا وحدها. وبينما كانت روسيا تدمر الاقتصاد الزراعي في أوكرانيا، كان لانعدام الأمن الغذائي تأثير شديد على العديد من مناطق العالم، ومما زاد

الطين بلة أن روسيا الآن تنسحب من مبادرة البحر الأسود لنقل الحبوب. وبينما تقتل روسيا المدنيين وتسوي المناطق السكنية في أوكرانيا بالأرض، فإنها هددت القارة مرارا باستخدام القوة النووية.

ووفقا لتقارير الأمم المتحدة، هناك أدلة لا جدال فيها على أن القوات الروسية والجماعات العسكرية التابعة لها قد ارتكبت جرائم حرب على نطاق واسع، بما في ذلك عمليات إعدام وتعذيب وعنف جنسي مروع. ومن مسؤوليتنا أن نفعل كل ما في وسعنا لمنع إفلات تلك الجرائم من العقاب بالعمل على ضمان المساءلة. لقد بدأت المحكمة الجنائية الدولية هذه العملية وبدأت بالفعل تحقيقا في جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية. وتجري مناقشة طرائق أخرى لعملية المساءلة.

وإذا كان هناك أي مكان يجب أن نقف فيه منتصبين ونميز بوضوح بين المهاجم والمعتدى عليه، فينبغي أن يكون الجمعية العامة، المكان الذي يجتمع فيه العالم كل عام. هنا بالتحديد يجب أن نقول بصوت عال وواضح إننا نؤيد القانون الدولي القائم على القواعد، من أجل السلام والتعاون، والحرية والمساواة، وإننا نرفض قبول ضم الأراضي بالقوة. وهنا يجب أن ندين العدوان على أوكرانيا بصوت عال، وندعم سيادتها وسلامة أراضيها ونقف متضامنين مع البلد وشعبه حتى يتم تحريرهما. وهنا يجب أن نجدد دعوتنا الجماعية إلى روسيا لوقف الحرب وسحب جميع قواتها ووكلائها ومعداتها العسكرية دون قيد أو شرط وبشكل كامل من جميع أراضي أوكرانيا داخل حدودها المعترف بها دوليا. وهنا يجب أن نقدم حججا قوية ونعمل معا من أجل سلام عادل ودائم على أساس ميثاق الأمم المتحدة.

السيد رويدياس بيريس (شيلي) (*تكلم بالإسبانية*): تكلمت شيلي لأول مرة عن هذا البند في العام الماضي خلال الدورة السادسة والسبعين للجمعية العامة (انظر A/76/PV.59). وفي تلك المناسبة، شأننا شأن الآخرين، دعونا إلى تسوية سلمية للنزاع في شرق أوكرانيا، وأعربنا عن قلقنا إزاء الاعتراف باستقلال أجزاء معينة من منطقتي دونيتسك ولوهانسك، ودعونا إلى احترام السلامة الإقليمية لأوكرانيا وبالطبع الامتثال لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة. ونشعر بخيبة أمل لأنه بعد أكثر من 500 يوم من تلك الجلسة لا تزال وحدة أوكرانيا وسيادتها تُنتهكان. إننا ندعو إلى احترام حدودها المعترف بها دوليا. وفي هذا الصدد، نعتبر خيرسون وزابوريجيا ودونيتسك ولوهانسك مناطق أوكرانية.

تشجع شيلي التنفيذ الكامل للقانون الدولي الإنساني لحماية المدنيين والخدمات الحيوية والبنية التحتية المدنية في حالة نشوب نزاع مسلح. وينبغي التشديد على أنه في سياق النزاعات المسلحة يجب على الأطراف المتحاربة أن تمتثل دائما لالتزاماتها الدولية، ويجب عليها بصفة خاصة السماح بإيصال المساعدة الإنسانية إلى المدنيين وتجنب الإضرار بالبنية التحتية المدنية. ونشدد على المبادئ الأساسية المكرسة في المادة 2 من ميثاق الأمم المتحدة التي تحكم التعايش الدولي بين الدول الأعضاء – وهي الامتناع عن التهديد باستعمال القوة أو استعمالها ضد السلامة الإقليمية أو الاستقلال السياسي لأي دولة، وتسوية المنازعات بالوسائل السلمية، والوفاء بحسن نية بالالتزامات التي تعهدت بها الدول.

ونود أن نغتنم هذه الفرصة لنحث بقوة على مواصلة الجهود من أجل الحوار والتفاهم، وذلك من أجل تحقيق السلام وضمان رفاه وأمن جميع السكان، ونسلط الضوء مرة أخرى على المفاوضات والجهود الدبلوماسية التي تضطلع بها البلدان الصديقة للتوصل إلى حل سلمي لحالة حرجة.

السيدة ويبستر (أستراليا) (*تكلمت بالإنكليزية*): اليوم تواصل أستراليا الوقوف إلى جانب أوكرانيا. لقد مر أكثر من 500 يوم على بدء الغزو الروسي الواسع النطاق وغير المبرر لأوكرانيا، ومر قرابة 300 يوم على محاولتها الضم غير القانوني لمناطق دونيتسك وخيرسون ولوهانسك وزابوريجيا في أوكرانيا. إن أستراليا حزينة على الخسائر التي لا تحصى التي تحملتها أوكرانيا، وتشيد بصمود الشعب الأوكراني الذي أظهر قوة وشجاعة لا تتزعزعان في مواجهة العدوان الروسي. إننا نشيد بهم ونقف معهم.

أوكرانيا لا تقاتل فقط من أجل سيادتها الوطنية. إنها تكافح من أجل ميثاق الأمم المتحدة وسيادة القانون الدولي. وهذا كفاح له آثار

على العالم بأسره. لقد شهدنا تأثير العدوان الروسي على الأمن الغذائي وأمن الطاقة العالميين، ويساورنا القلق إزاء تأثيره على البلدان النامية وأشد شعوب العالم ضعفا. وفي هذا السياق، تشعر أستراليا بخيبة أمل شديدة لعدم تمديد مبادرة البحر الأسود لنقل الحبوب الحيوية. لقد صُممت المبادرة للمساهمة في إمكانية التنبؤ بالإمدادات الغذائية في جميع أنحاء العالم، وضمان وصول الحبوب إلى أولئك الأكثر عرضة لانعدام الأمن الغذائي، بما في ذلك من هم في البلدان المنكوبة بالجفاف والمجاعة. إننا ندعو روسيا إلى إظهار التزامها تجاه الشركاء في البلدان النامية، واحترام المبادرة، والسماح باستئناف هذه التجارة الحيوية.

إن عدوان روسيا هو انتهاك صارخ للميثاق والقانون الدولي. فلا يمكن تطبيعه أو التقليل منه. تدعو أستراليا روسيا إلى سحب قواتها العسكرية فورا من الأراضي الأوكرانية، وتدعو جميع الدول الأعضاء إلى محاسبة روسيا على انتهاكاتها الفظيعة للقانون الدولي. فلا يمكننا أن نقبل وضعا تحدد فيه البلدان الكبيرة مصير البلدان الصغيرة. نحن نؤيد بقوة سيادة أوكرانيا وسلامتها الإقليمية داخل حدودها المعترف بها دوليا.

وتشعر أستراليا بقلق بالغ إزاء النتائج التي توصلت إليها لجنة التحقيق الدولية المستقلة المعنية بأوكرانيا التابعة لمجلس حقوق الإنسان بأن السلطات الروسية قد انتهكت القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان وأنها ارتكبت مجموعة من جرائم الحرب. وهذه تشمل نتائج متعلقة بالقتل المتعمد، والهجمات على المدنيين، والحبس غير القانوني، والتعذيب، والاغتصاب، والنقل القسري للأطفال وترحيلهم. تواصل أستراليا العمل مع شركائها لمحاسبة روسيا، ونحن ملتزمون بضمان المساءلة عن تلك الجرائم الدولية الخطيرة في أوكرانيا. إن هدفنا هو دعم أوكرانيا في إيجاد حل للحرب بالشروط الخاصة بها وبما يتماشى مع القانون الدولي. إن هجوم روسيا على أوكرانيا هو هجوم على المبادئ التي يقوم عليها السلام والازدهار لنا جميعا. إنه تذكير مفزع بما نخسره إذا أخفقنا في حماية النظام العالمي القائم على القواعد.

السيد كولهانك (التشيك) (*تكلم بالإنكليزية*): مع استمرار الحرب العدوانية الوحشية التي تشنها روسيا على أوكرانيا وتفاقم محنة المدنيين في الأراضي المحتلة، من المهم ضمان استمرار الجمعية العامة في إيلاء الاهتمام الكامل لهذه الحرب المروعة. إن عدوان روسيا على أوكرانيا يمثل انتهاكا صارخا لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي والنظام الدولي القائم على القواعد. ولذلك ينبغي لنا جميعا أن نشعر بالقلق. لقد مر الآن أكثر من 500 يوم على الغزو الروسي الواسع النطاق لأوكرانيا. وكان العدوان الروسي قد بدأ قبل ذلك بكثير، فهو بدأ مع الضم غير القانوني لشبه جزيرة القرم في عام 2014، والذي لم يعترف به بلدي التشيك أبدا. لقد بدأت روسيا في عام 2014 اضطهادها المنهجي لمجتمع تتار القرم وجميع السكان المؤيدين للديمقراطية في شبه جزيرة القرم. ومنذ الغزو الواسع النطاق في شباط/فبراير 2022، شارك عدد لا يحصى من مواطني أوكرانيا نفس المصير المأساوي.

لقد أنشأت روسيا نظاما قمعيا وخارجا عن القانون في الأراضي المحتلة، وارتكبت انتهاكات منهجية وواسعة النطاق لحقوق الإنسان، بما في ذلك التعذيب والاغتصاب والترحيل القسري للسكان المحليين، الذين غالبا ما يُحتجزون معزولين في روسيا أو في مناطق تسيطر عليها روسيا. إن الأدلة دامغة على الفظائع والهجمات الشرسة التي ترتكبها روسيا ضد السكان المدنيين في أوكرانيا، بمن فيهم الأطفال. لقد دُمرت مدنا وقرى بأكملها. وتم العثور على مقابر جماعية وغرف تعذيب في العديد من البلدات التي حررها الجيش الأوكراني.

إننا ندين بأشد العبارات الممكنة عمليات الترحيل والتبني القسريين للأطفال من أوكرانيا من جانب سلطات الاحتلال الروسية، والتي تعيق عمدا لم شملهم مع آبائهم أو أفراد أسرهم الآخرين. ونحن بالمثل ندين إعادة التعليم القسري لهؤلاء الأطفال حتى يتم تلقينهم أيديولوجية روسيا القومية والعسكرية العدوانية. تتفق التشيك مع وجهة نظر لجنة التحقيق الدولية المستقلة التابعة لمجلس حقوق الإنسان بشأن أوكرانيا بأن ترحيل روسيا القسري للأطفال الأوكرانيين إلى مناطق خاضعة لسيطرتها يرقى إلى جريمة حرب. إننا نؤيد التحقيق في هذه الحالة

في أوكرانيا من قبل المحكمة الجنائية الدولية، ونرحب بإصدار أوامر اعتقال للرئيس بوتين ومفوضته الرئاسية المعنية بحقوق الطفل، السيدة لفوفا – بيلوفا، ونثق في التعاون الإلزامي من جانب الدول الأطراف. يجب ألا تمر جريمة العدوان التي ارتكبتها قيادة الاتحاد الروسي دون عقاب. ولدينا اعتقاد راسخ بأن هناك حاجة ماسة إلى محكمة خاصة للتحقيق في هذه الجريمة والملاحقة القضائية للجريمة المرتكبة من جانب القيادة. ويجب أن يستند إنشاؤها إلى أساس شرعي وسليم من الناحية القانونية.

ويساورنا القلق إزاء الهجمات الروسية المتعمدة على البنية التحتية المدنية الأوكرانية، بما في ذلك المرافق النووية في أوكرانيا، وندين بشدة الاستيلاء غير القانوني على محطة زابوريجيا للطاقة النووية. وبسبب سلوك روسيا المتهور، تظل حالة السلامة والأمن النوويين في محطة زابوريجيا للطاقة النووية هشة وخطيرة للغاية. وتشعر التشيك أيضا بقلق بالغ إزاء تدمير سد كاخوفكا وعواقبه. إن روسيا لم تبذل أي جهد لمساعدة السكان المتضررين من الفيضانات بعد أن دمرت قواتها ذلك السد، ونحن نشجب بشدة المعاملة اللاإنسانية للسكان المحليين.

أخيرا وليس آخرا، لا يمكننا أن نبقى صامتين إزاء انسحاب روسيا الأحادي من مبادرة البحر الأسود لنقل الحبوب، على الرغم من الجهود القصوى التي تبذلها الأمم المتحدة وتركيا. إن ذلك القرار المؤسف والمشؤوم قد عرّض للخطر حياة ملايين الأشخاص الضعفاء في جميع أنحاء العالم، وأود أن أقول بشكل قاطع إن روسيا تتحمل المسؤولية الكاملة.

يجب على روسيا أن توقف عدوانها فورا ودون شروط وأن تسحب جميع قواتها ومعداتها العسكرية من كامل أراضي أوكرانيا داخل حدودها المعترف بها دوليا. لقد وقفنا مع أوكرانيا منذ البداية وما زلنا ملتزمين برغبتها في سلام عادل، فضلا عن حقها الذي لا يمكن إنكاره في الدفاع عن نفسها ضد العدوان الروسي، وذلك وفقا للمادة 51 من الميثاق.

وفي الختام، اسمحوا لي أن أؤكد مجددا دعم التشيك الثابت لسيادة أوكرانيا وسلامتها الإقليمية ووحدتها واستقلالها داخل حدودها المعترف بها دوليا.

السيدة موكانو (رومانيا) (*تكلمت بالإنكليزية*): يؤيد وفد بلدي البيان الذي أدلي به بالنيابة عن وفد الاتحاد الأوروبي ويرحب بمناقشة الجمعية العامة اليوم بشأن حالة أراضي أوكرانيا المحتلة مؤقتا.

لقد انقضى أكثر من عام ونصف العام منذ آخر مرة تناولنا فيها هذا البند (انظر A/76/PV.58 و A/76/PV.59). وفي هذه الأثناء، احتلت روسيا المزيد من مناطق أوكرانيا. إن العدوان الروسي هو محاولة غير قانونية وصارخة لتقويض استقلال أوكرانيا وسيادتها. إنه أمر غير مقبول على الإطلاق، وقد كان رد فعل المجتمع الدولي حاسما في هذه القاعة ذاتها دفاعا عن أحكام ميثاق الأمم المتحدة. فلا يمكن لأعضاء الأمم المتحدة أن يتعاملوا مع هذه الحالة على أنها أمر معتاد أو أن يتجاهلوا أي محاولات لتغيير أي حدود معترف بها دوليا بالقوة.

فيما يتعلق بمسألة الأراضي، فإن الأمور بالنسبة لرومانيا – وهي جارة مباشرة لأوكرانيا – لا يمكن أن تكون أكثر وضوحا من ذلك. دونيتسك هي أوكرانيا، ولوهانسك هي أوكرانيا، وخيرسون هي أوكرانيا، وزابوريجيا هي أوكرانيا، وشبه جزيرة القرم هي أوكرانيا. وكما أننا لم نعترف بمحاولة الاحتلال غير المشروع لشبه جزيرة القرم ومدينة سيفاستوبول، فإننا لن نعترف بمحاولة روسيا الأخيرة للاستيلاء على الأراضي الأوكرانية، التي تشكل انتهاكا متعمدا وحاقدا للقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة.

إن سكان أوكرانيا في الأراضي المحتلة مؤقتا هم الأكثر تضررا في البلد. وذلك لأن سلطات الدولة الشرعية لا تستطيع من ناحية اتخاذ التدابير اللازمة لحماية المواطنين، بينما من ناحية أخرى، تزداد حالة حقوق الإنسان في الأراضي المحتلة سوءا، والتقارير عن الفظائع التي يرتكبها المحتلون تظهر بشكل دوري. وتبرز تقارير الكيانات الدولية الحكومية وغير الحكومية، بما في ذلك مفوضية حقوق الإنسان، ولجنة التحقيق الدولية المستقلة المعنية بأوكرانيا، والممثل الخاص للأمين العام المعني بالأطفال والنزاع المسلح، أن روسيا ارتكبت انتهاكات للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان على أراضي أوكرانيا.

إن المجموعة الواسعة من الفظائع الشنيعة التي ارتكبها كل من الجنود الروس والمتعاقدين العسكريين من القطاع الخاص الذين استأجرتهم روسيا ترقى إلى جرائم حرب. ويجب تحميل الجناة المسؤولية عن أعمالهم. ولا يمكننا أن نقف مكتوفي الأيدي عندما تكون هناك حاجة ماسة إلى المساءلة، لأننا عندما نفعل ذلك، نصبح شركاء في الإفلات من العقاب. وفي ذلك السياق، رحب وفدي ببدء عمليات المركز الدولي لمحاكمة مرتكبي جريمة العدوان على أوكرانيا في لاهاي.

ومن بين جميع السكان المتضررين من الحرب، يعاني الأطفال والشباب في أوكرانيا أكثر من غيرهم. ونعتقد أن هناك قطعة مفقودة في أحجية العالم التي تشكل الجيل Z، وهذه القطعة هي أطفال أوكرانيا. ومن جانبنا، من خلال المبادرات الوطنية والمحلية، نحاول إعادة الأوضاع الطبيعية إلى حياة الأطفال من مناطق النزاع في أوكرانيا. وقبل أسبوع انتهى برنامج جديد من المخيمات الصيفية للأطفال من أوكرانيا عقد في مقاطعة مارامورِيس في شمال رومانيا. وهو برنامج سنوي بدأ بعد احتلال شبه جزيرة القرم ودونيتسك ولوهانسك مؤقتا.

وعلى عكس معسكرات إعادة التعليم في روسيا، حيث يتم أخذ الأطفال بالقوة، تعلم الأطفال في رومانيا عن العلوم والثقافة، وخاصة علم الفلك، بلغتهم الخاصة.

وفي الختام، لا تزال رومانيا تؤيد تأييدا غير مشروط استقلال أوكرانيا وسيادتها وسلامتها الإقليمية داخل حدودها المعترف بها دوليا. ونعترف أيضا بحق أوكرانيا في الدفاع عن النفس ضد العدوان الروسي ونظل ملتزمين بتحقيق سلام شامل وعادل ودائم في أوكرانيا، تمشيا مع الميثاق وقرارات الجمعية العامة. وهي الأساس للحصول على أوسع دعم دولي ممكن للمبادئ والأهداف الرئيسية لصيغة السلام في أوكرانيا.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): استمعنا إلى المتكلم الأخير في المناقشة بشأن هذا البند في هذه الجلسة. وسنستمع إلى المتكلمين المتبقين في الساعة 15/00 في قاعة الاجتماعات هذه.

رفعت الجلسة الساعة 13/10.